منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

التقرير السنوي
٢٠١٣

التقرير السنوي

٢٠١٣

مساحة للحوار والبحث لتحفيز نمو اقتصادي شامل بقطاع خاص قوي

- تقديم من رئيس الهيئة الإدارية ٥
- تقديم المدير التنفيذي ٧
- نبذة عن المنتدى ٨
- هيكل المنتدى- العاملون ١٠
- أعضاء الهيئة الإدارية ١٨
- أعضاء الهيئة العامة ١٩
- لجان المنتدى ٢٩
- باحثو المنتدى ٣٣
- دراسات وأوراق عمل ٣٥
- أنشطة المنتدى ٣٩
- البيانات المالية ٤٣

2012
Novembre Novembre November
5
Lunedì Lunedi Monday
Montag Maandag Lunes
6
Martedì Mardi Tuesday
Dienstag Dinsdag Martes
7
Mercoledì Mercredi Wednesday
Mittwoch Woensdag Miércoles
Backspace
Enter
Tab
OFF
ELECTRONIC
MRC
M+
M-

تقديم رئيس الهيئة الادارية

السيدات والسادة أعضاء المنتدى الأفاضل ،،

يسعدني، ونيابةً عن زملائي أعضاء الهيئة الإدارية والعاملين في المنتدى، أن أهنئكم بمناسبة مرور عام على نشاط وعمل منتدى الاستراتيجيات الأردني.

لقد جاءت فكرة المنتدى قبل نحو عام ونيف ترسيخاً لإرادة حقيقية لدى القطاع الخاص في المساهمة في تطوير بيئة محفزة للإستثمار والتنمية في الأردن من خلال إطلاق حوار اقتصادي ممنهج مع السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والمجتمع المدني، ومن خلال توفير بيئة خصبة من المعلومات والدراسات، نحو تشريعات وممارسات ترتقي بالأداء الاقتصادي ونتائجه التنموية.

ولقد شَرَع المنتدى، ومنذ تأسّيسه، على تحديد أولوياته والتي تُرجّمت إلى العديد من الأنشطة والدراسات لتقيّيم الأثر لبعض التشريعات الاقتصادية بالإضافة إلى تقديم توصيات إلى صانع القرار في بعض القضايا التي تمسّ المواطن الأردني.

والمنتدى والذي جاء ترجمةً لإيماننا بضرورة خلق اقتصاد تنافسي جَمعَ في عضويته شركات صغيرة ومتوسطة وكُبرى تؤمن بأهمية توفير مساحةٍ للحوار والبحث لتحفيز نمو اقتصادي شامل يُمكّن القطاع الخاص من أداء دوره المحوري في عملية التنمية الشاملة.

واستطاع المنتدى خلال فترة وجيزة العمل على تحديد أهداف مشتركة يؤمن بها أعضاؤه ليتسنى له القيام بدوره خدمةً لأردننا العزيز، وكان هدفه الأسمى ترسيخ دور أعضائه في خدمة المجتمع ليكون أنموذجاً يُحتذى لبقيّة شركات القطاع الخاص في تحقيق الربحية وتأمين فرص عمل للأردنيين، وتسديد الضرائب؛ وصولاً إلى النمو الاقتصادي الشامل في الأردن.

واسمحوا لي أن أغتنم فرصة إصدار تقريرنا السنوي الأول لأعبّر لكم عن عميق شكري وامتناني لمشاركاتكم الفاعلة خلال العام الماضي، متمنياً أن يقدّم هذا التقرير وصفاً دقيقاً لما تم إنجازه بجهودكم المباركة. وفقنا الله ووفقكم في خدمة هذا البلد العزيز.

د. عمر الرزاز
رئيس الهيئة الإدارية

تقديم المدير التنفيذي

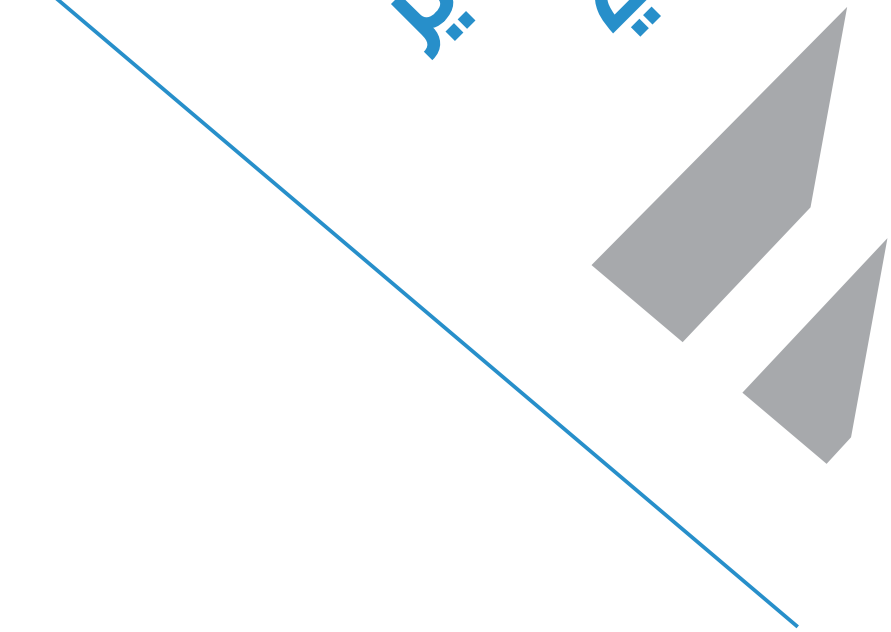

السيدات والسادة أعضاء المنتدى الأفاضل ،،

يأتي التقرير السنوي للمنتدى وبعد عام من تأسيسه ليشمل كافة الإنجازات التي حققها فريق المنتدى المتميز من خلال دعمكم المباشر لنا، فالمنتدى ما كان سيصبو بالإنجازات التي حققها لولا إيمانكم الدائم برؤيته وأهدافه وبضرورة الحوار للوصول إلى نتائج مبنية على الحقائق.

وقد أجمعنا في بداية عملنا على أهداف مشتركة بين أعضاءنا نعتقد بأهميتها في دعم الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية في الأردن، وكما كان الإجماع على الأهداف الجوهرية والمبادئ العامة للمنتدى جاء التوافق على خطته العامة للعام الأول من عمره، ومن خلال التواصل مع الأعضاء وبمشاركتهم الفاعلة إستطعنا تنفيذ الجزء الأبرز من خطتنا، لا سيما فيما يتعلق بالحوار مع وتقديم الدعم الفني للحكومة والبرلمان بما يحسن بيئة الأعمال للقطاع الخاص.

و في هذا المجال، قد حفل المنتدى بعقد العديد من اللقاءات مع مسؤولين في الحكومة والعديد من البرلمانيين، لقاءات مبنية على دراسات وأبحاث تستقي الممارسات العالمية لما فيه منفعة الاقتصاد الأردني وتقديم توصيات ونتائج تشكل قاعدة للحوار مع جميع الأطراف ذات العلاقة للخروج بصيغ توافقية وعملية لتحسين بيئة الإستثمار. وتنوعت الدراسات الصادرة عن المنتدى خلال عامه الأول، فناقشت مواضيع مهمة في مجال المالية العامة والإستثمار والنظام الضريبي والطاقة بالإضافة إلى مواضيع عامة متعلقة بالاقتصاد الأردني وطرق تحفيزه وتنافسية القطاع الخاص.

أضع بين أيديكم تقريرنا السنوي الأول، آملة أن ما يشمله التقرير من وصفٍ لما اجتهدنا وأنجزنا خلال العام الأول، يصل إلى طموحاتكم من الإنضمام إلى المنتدى ويوفر قاعدة متينة لمزيد من الدعم لأعمالنا. وأنتهز هذه الفرصة لأقدم شكري لكم على دعمكم المتواصل خلال العام الأول متمنية التواصل المستمر بيننا وتحقيقاً لأهدافنا ورؤيتنا في اقتصاد قوي تنافسي ومستدام يستخدم المهارات الأردنية ويحسن مستويات المعيشة لكافة للأردنيين.

د. ربا جرادات
المدير التنفيذي

نبذة عن المنتدى

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ ٣٠ /٢٠١٢/٨ بوصفه جمعيةً غير ربحية تحت الرقم الوطني ٢٠١٢٠٣١١٠٠٠٢٦، وضمن اختصاص وزارة الثقافة.

أهدافنا

• ترسيخ دور بنّاء للقطاع الخاص؛ بحيث يكون ناجحاً ومنتمياً ومسؤولاً يحقق ربحية، و يوفر فرص عمل للأردنيين ويدفع الضرائب ويدعم النمو الاقتصادي الشامل في الأردن، ويلتزم بمعايّير الحاكمية الرشيدة والمسؤولية الاجتماعية للشركات.
• توفير مساحة شاملة للحوار والبحث الموضوعي القائمَيْن على الأدلة والبراهين.
• زيادة الوعي والمشاركة في صنع القرار الاقتصادي، وتعزيز مستقبل الاقتصاد الأردني.
• تطبيق المُمارسات والمفاهيم الاقتصادية الفضلى، وتشجيع الإستخدام الأمثل للموارد الوطنية.

رؤيتنا

اقتصاد قوي تنافسي ومستدام يستخدم المهارات الأردنية ويحسن مستويات المعيشة للأردنيين.

رسالتنا

بناء تحالف واسع من القطاع الخاص، وبشراكة أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي من شرائح المجتمع، يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للنمو والتنمية ورفع مستوى الوعي بالقضايا الاقتصادية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة المستدامة.

ما يمثله المنتدى

قطاع خاص ناجح منتمي ومسؤول يحقق ربحية ويوظف أردنيين ويدفع الضرائب ويدعم النمو الاقتصادي الشامل في الأردن، ويلتزم بمعايير الحاكمية الرشيدة والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

نشاطاتنا

يعمل المنتدى على تحقيق أهدافه من خلال عدد من النشاطات الهادفة. ومن هذه النشاطات:
• إجراء الدراسات والأبحاث العلمية المرتبطة بالمستجدات الاقتصادية والاجتماعية من خلال فريق من الباحثين والمتخصّصين.
• إستنباط مواقف وآراء محددة يتم تقديمها لمختلف القطاعات وشرائح المجتمع بأساليب سهلة وبسيطة.
• توفير المعلومات والبيانات العلمية والاحصائية؛ بهدف رفع مستوى الوعي بالمستجدات الاقتصادية والاجتماعية.
• التواصل مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الحكومية والبرلمانية والشعبية.
• إجراء الحوارات واللقاءات بهدف تبادل الآراء حول كافة القضايا التي يعنى بها المواطن.
• إستخدام مختلف الوسائل التقنية والإعلامية والمجتمعية: المرئية؛ والمسموعة؛ والمكتوبة للتواصل مع المجتمع والقطاعات.

عضويتنا

يختار أعضاء المنتدى بعناية شديدة وبناء على معايير وشروط محددة، وتستوجب العضوية إجراءات، أهمها الدعوة من قبل لجنة العضوية في المنتدى. ويتوجب على الأعضاء إظهار إلتزامهم المهني بمجموعة من المعايّير أهمها:
• الإلتزام بدفع الضرائب.
• توفير فرص عمل للأردنيين من الجنسين، والعمل على تطوير مهاراتهم.
• توافر درجة عالية من الحاكمية المؤسسية.
• الإلتزام بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات.
• إتباع أفضل المعايّير فيما يختص بإستخدامات الطاقة والمياه، ومراعاة الأبعاد البيئية.
• تشجيع العمل الريادي والمبادر.

الهيكل التنظيمي لمنتدى الاستراتيجيات الأردني

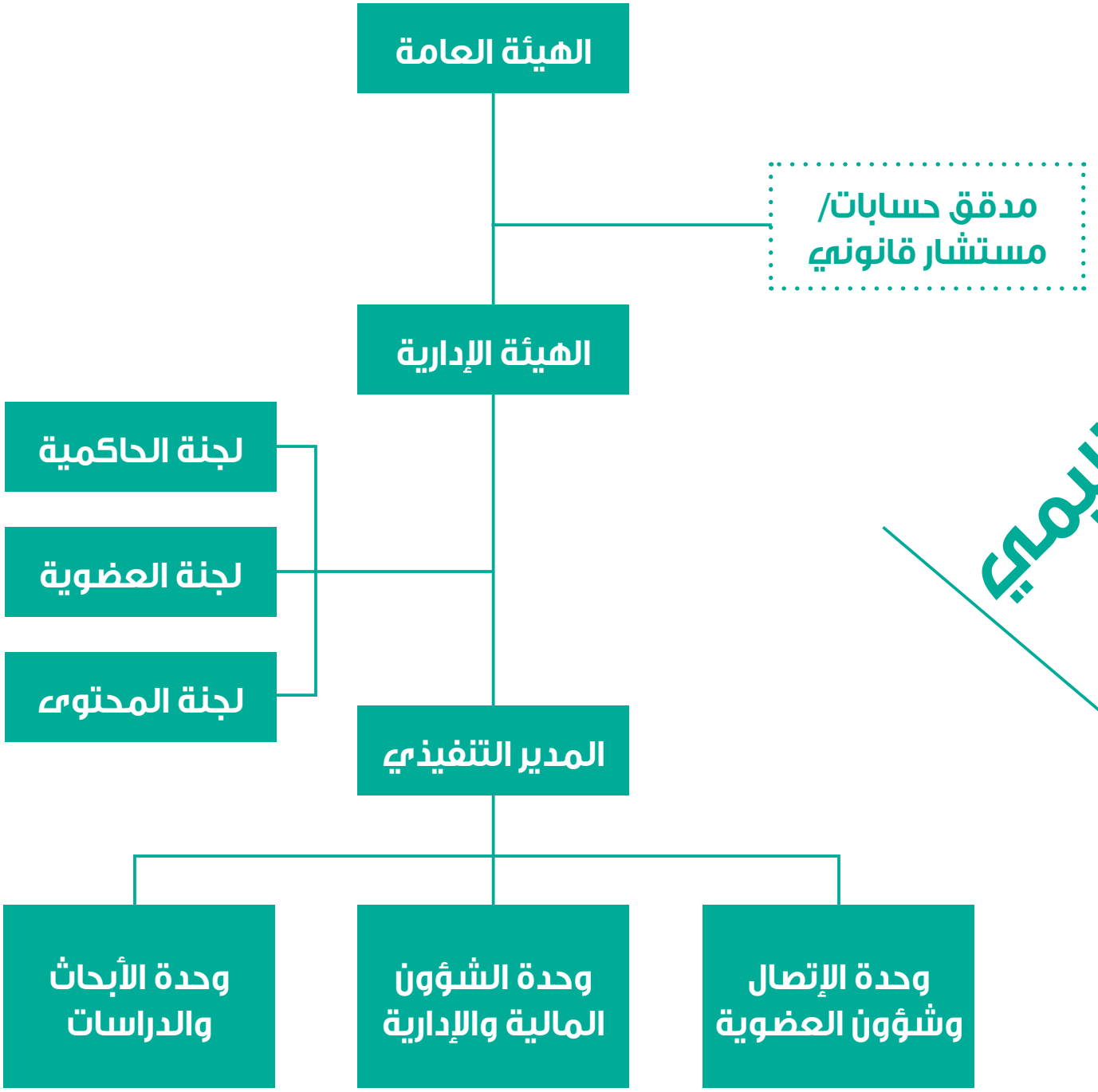

أقسام العمل لدينا:

وحدة الأبحاث والدراسات

تُحدّد وحدة الأبحاث والدراسات أجندة البحث والدراسات للمنتدى، وتسعى إلى ربط أجندة البحث بالمستجدات الاقتصادية والاجتماعية بهدف تطوير أوراق ومواقف عملية من تلك المستجدات. كما تقدم الوحدة الدعم الفني للبرلمان والحكومة في السياسات والتشريعات الاقتصادية المختلفة بما يعزز بيئة الأعمال والنمو الاقتصادي. ويتوزّع عمل فريق الباحثين والمتخصصين على قطاعات وقضايا اقتصادية واجتماعية محددة، حيث يتم الإفادة منها في زيادة الوعي، وتعزيز المشاركة الفاعلة والحوار الهادف في هذه القضايا خاصة بين القطاعين العام والخاص. وترتبط الوحدة بـ «لجنة المحتوى» في المنتدى.

وحدة الإتصال وشؤون العضوية

تتولى وحدة الإتصال وشؤون العضوية عملية التواصل مع أعضاء المنتدى وأصدقائه من قادة رأي ومسؤولين في مواقع مختلفة، كما تعمل الوحدة على أن تكون النتائج الصادرة عن وحدة الأبحاث والدراسات أكثر يسراً وسهولة، ووضعها في متناول أكبر فئة من شرائح المجتمع. وتحقق الوحدة ذلك من خلال إستخدام جميع الوسائل التقنية والإعلامية والمجتمعية: المقروءة؛ والمسموعة؛ والمكتوبة. كما تُعنى الوحدة بكافة المسائل المتعلقة بأعضاء المنتدى الحاليين، ويشمل ذلك التواصل معهم بتنظيم نشاطات دورية توفر لهم المعلومات والبيانات حول آخر المستجدات والدراسات التي يخلُص إليها المنتدى لتشجيعهم على الإنخراط في أعماله، وترتبط الوحدة بـ «لجنة شؤون العضوية». وتمدُّ الوحدة جسوراً من التواصل مع ممثلي الإعلام، وتتابع صفحات المنتدى على وسائل الإعلام المجتمعي من خلال التنسيق مع «لجنة المحتوى».

وحدة الشؤون الإدارية والمالية

تتولى وحدة الشؤون الإدارية والمالية متابعة الأمور الإدارية والمالية للمنتدى؛ وتقوم بعملية الصرف المالي بناءً على الميزانية العمومية المُقرّة من الهيئة العامة للمنتدى. كما يتم متابعة شؤون العضوية من الناحية المالية، وتنظيم شؤون الموظفين والعاملين في المنتدى.

فريقنا المتميز:

د. ربا جرادات

المديرة التنفيذية للمنتدى، وهي حاصلة على شهادة الدكتوراه في الإدارة والتنمية الدولية من بريطانيا، وتتمتع بخبرة في مجال تطوير القطاع الخاص والإصلاح المالي؛ إذ قامت بإدارة برنامجي التنمية الاقتصادي؛ والإصلاح المالي التابعَيْن للوكالة الأميركية للتنمية الدولية في الأردن وعلى مدى ٨ سنوات. وقد عملت سابقاً مديرة لتنمية الأعمال الدولية في مؤسسة بريطانية تعنى بالجامعات وتطوير البحث العلمي خلال الأعوام من ١٩٩٨-٢٠٠٣ . وهي عضو في عدد من الهيئات والمبادرات الاقتصادية والاجتماعي من ضمنها المجلس الاقتصادي والإجتماعي والمجلس الوطني للتنافسية والإبتكار. وترأس د. جرادات حالياً نادي خريجي الجامعات البريطانية في الأردن.

أنمار الدجاني

مدير وحدة الإتصال وشؤون العضوية، وهو حاصل على شهادة الماجستير من جامعة درهام البريطانية في تخصص العقيدة والعولمة. وقد عمل سابقاً مديراً إقليمياً لـ «منظمة جلوبال نومادز الأميركية» في عمان، ومديراً للإتصال في شركة مدرار القابضة. وللسيد الدجاني خبرة طويلة في مجال العلاقات العامة؛ إذ عمل في التشريفات الملكية في الديوان الملكي الهاشمي العامر سابقاً.

هلا زهران

باحثة رئيسية ومنسقة مشاريع في المنتدى، وهي حاصلة على شهادة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي من جامعة الينوي. وذات خبرة سابقة في مجال البحوث والدراسات؛ إذ عملت مساعدة باحثة في جامعة الينوي ومركز أبحاث الشرق الأوسط التابع لجامعة كولومبيا.

يعقوب الشوملي

محلل اقتصادي في المنتدى، وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في تخصصي الاقتصاد والرياضيات من جامعة ماكالستر الأميركية والتي ترأس فيها مجتمع الشرف لكلية الاقتصاد، إضافة إلى رابطة طلاب الشرق الأوسط. ونشر خلال دراسته العديد من الأبحاث.

سماح أبو سمرة

موظفة إدارية في وحدة الشؤون الإدارية والمالية في المنتدى، وهي حاصلة على شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك، وقد عملت سابقاً منسقة لبرنامج الدبلوم في جامعة جدارا، إضافة إلى مساعدة للمدير في أكاديمية القصور. وتتمتع بخبرة طويلة في مجال الإدارة اليومية وفي شركات عدّة.

حازم الحمود

متدرب في دائرة الأبحاث والدراسات في المنتدى، وأنهى دراسة البكالوريوس مؤخراً من جامعة كارلتون في كندا، في الاقتصاد/ التنمية.

محمد النابلسي

مستشار غير متفرغ للمنتدى، وهو حاصل على شهادة الماجستير في دراسات التنمية من جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، و قد ساهم في مرحلة تأسيس المنتدى، كما يعمل حالياً مديراً للإتصال والسياسات في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولديه خبرة سابقة في كل من وزارة الخارجية ومركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية. ويرأس حالياً نادي خريجي جامعة لندن في الأردن.

المستشار القانوني

يقدّم السادة مكتب كراجة ومشاركوه، أحد أعضاء المنتدى، الإستشارات والخدمات القانونية للمنتدى.

مدقق الحسابات الخارجي

المهنيون العرب، أعضاء في غرانت ثورتون العالمية.

مؤسّسون:

أيمن عبدالكريم بشير حتاحت

رئيس مجلس إدارة شركة الكربونات الأردنية، ورئيس مجلس إدارة شركات عدّة، مثل: شركة الوفاء العقارية؛ وشركة الفردوس للإسكان؛ ومصانع السيلسيا الدولية. ويرأس حالياً غرفة صناعة الأردن، إضافة إلى كونه القنصل الفخري لهندوراس في الأردن. وهو عضو في مجالس إدارة شركات عدّة مثل: شركة التأمين الإسلامية؛ والبنك الإسلامي الأردني. وهو عضو في: مجلس إدارة البنك المركزي؛ والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وجمعية رجال الأعمال؛ ومجلس أمناء مركز الحسين للسرطان. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة العامة من الجامعة الأميركية الدولية في بريطانيا.

بشر محمد عبد الرحيم جردانه

المدير التنفيذي لمجموعة أرابتيك جردانه-الأردن، إحدى الشركات الهندسية الرائدة في الشرق الأوسط، ورئيس مجلس إدارة البنك الإستثماري. وهو عضو في: اللجنة التنفيذية في الإتحاد الدولي للمهندسين المستشارين؛ ومجلس أمانة عمان الكبرى؛ وهيئة تشجيع الإستثمار؛ ومؤسسة زها للأطفال؛ ومجلس أمناء مؤسسة التعاون- جنيف. وقد كان عضواً في لجنة الأجندة الوطنية؛ والهيئة الملكية لـ «كلنا الأردن»؛ وصندوق إستثمار أموال الضمان. وهو حاصل على شهادة الماجستير في إدارة المقاولات من جامعة كاليفورنيا.

غسان إيليا قسطندي نُقل

نائب رئيس هيئة المديرين لـ «مجموعة نُقل»، إحدى الشركات الرائدة في مجال صناعة الورق الصحي في الشرق الأوسط. ونائب رئيس والمدير للشركة الأردنية الكويتية القابضة. ويرأس مجالس إدارة لشركات عدّة، مثل: شركة دلتا للتأمين؛ والشركة العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية؛ والشركة المتكاملة لصناعة الزيوت. وهو عضو في عدد من الهيئات والمبادرات الاقتصادية والاجتماعية من ضمنها: المجلس الوطني للتنافسية والإبتكار؛ والمجلس الإستشاري لتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ ومجلس أمناء الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية؛ ومؤسسة الرؤساء الشباب العالمية. وشارك السيد نُقل في المجلس الإستشاري الاقتصادي لجلالة الملك عبدالله الثاني، وساهم في الأجندة الوطنية بوصفه رئيس محور دعم التشغيل والتدريب المهني. وقد شغل منصب نائب رئيس هيئة تشجيع الإستثمار. وهو حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيردو في الولايات المتحدة الأميركية.

د. إبراهيم حسن مصطفى سيف

وزير التخطيط والتعاون الدولي. أحد الباحثين الاقتصاديّين المتميّزين، له خبرة واسعة في مجال الدراسات؛ إذ عمل سابقاً أميناً عاماً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ ومديراً لمركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، وباحثاً مقيماً في مركز كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت. وهو زميل مع منتدى البحوث الاقتصادية ، وعضو في شبكة التنمية العالمية. وحاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من كلية الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن.

محمد شريف علي شريف الزعبي

الشريك الرئيسي في مكتب الزعبي للقانون، أحد أبرز المحامين في الأردن. شغل منصب وزير العدل، كما تولّى حقيبة وزارة الصناعة والتجارة. وكان عضواً في كل من: مجلس الأعيان؛ والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والمجلس العالي لتفسير الدستور. وقد ساهمت خبرته القانونية إبان توليه المناصب المختلفة في العمل على تعديل بعض التشريعات الاقتصادية في الأردن، وخصوصاً المتعلقة بالإستثمار. وهو حاصل على شهادة الماجستير في القانون التجاري من جامعة بريستول في بريطانيا.

كريم توفيق أمين قعوار

رئيس مجموعة قعوار، إحدى المجموعات الرائدة في القطاع الخاص. ويرأس حالياً مجالس إدارة عدد من الشركات، مثل: قعوار للطاقة؛ وشمس معان؛ والوطنية لإدارة التأمينات الصحية إيريسغارد. ويتمتع بخبرة واسعة في مجال الأعمال، وهو عضو في مجالس إدارة بعض الشركات المساهمة العامة، منها: البنك الأهلي؛ والمتحدة للتأمين؛ وأوبتيمايزا؛ وجوايكو. وعمل سابقاً سفيراً للمملكة الأردنية الهاشمية في واشنطن خلال الأعوام من ٢٠٠٢ -٢٠٠٧. وقد ساهم في تأسيس العديد من المبادرات، منها: رؤية الأردن ٢٠٢٠؛ وريتش؛ وإدامة؛ وأويسس ٥٠٠. وشارك في برنامج زمالة آيزنهاور. له عضويات عديده منها: رئاسة مجلس أمناء كنغز أكاديمي، وعضوية مجلس أمناء صندوق الملك عبدالله، ومؤسسة نهر الأردن. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الإدارة، والتمويل وعلوم الحوسبة من جامعة بوسطن كولج.

ماهر حكمت محمود قدورة

مستشار إداري، ورجل أعمال، ورائد اجتماعي، أسس بعد تقاعده من العمل شركة أكسنشر الإستشارية العالمية، مجموعة من المؤسسات المهنية الخدماتية الرائدة في نشاطاتها من إستشارات استراتيجية؛ وأنظمة إدارية ومعلوماتية وتدريب. ويُعدّ ناشطاً ورائداً اجتماعياً؛ إذ أطلق مبادرات وبرامج اجتماعية عدّة، منها: حكمت للسلامة المرورية؛ وحاضنة ميدان؛ ومسرح ومهرجان الفكر الجديد، وهو عضو في عدد من المجالس الإستشارية للجامعات والمنظمات غير الحكومية وشركات القطاع الخاص. وحائز على وسام ملكي أردني، وكرّمته لنشاطه المتميز في مجالات عديدة مؤسسات إقليمية وعالمية عدّة.

د.عمر أحمد منيف الرزاز

رئيس مجلس أمناء صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية، ورئيس لجنة تقييم التخاصية في الأردن. له خبرة واسعة في مجال الدراسات؛ إذ ترأس الفريق الفني الأردني لإعداد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، وقد عمل سابقاً مديراً عاماً للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن، وللبنك الدولي في واشنطن وبيروت. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في التخطيط الحضري من جامعة هارفرد، وشهادة ما بعد الدكتوراه في القانون من الجامعة نفسها. وهو عضو في مجلسَيْ: أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان؛ والاقتصادي والاجتماعي. ونشر مجموعة من الدراسات في مجلات بحثية معتمدة وكتب محرّرة.

رائد عوني حكمت البلبيسي

المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة القمة للإستشارات الإدارية والتسويقية، إحدى الشركات المتميزة في تقديم الحلول الناجحة لمواجهة التحديات المتعلقة بالإدارة والأعمال والتسويق. ويتمتع بخبرة واسعة في مجال إدارة الشركات، وقدعمل سابقاً في دول عدّة، مثل: النمسا؛ والولايات المتحدة الأميركية؛ والإمارات العربية المتحدة. ويمتلك خبرات ريادية واسعة تفوق الخمسة والعشرين عاماً في مجموعة كبيرة ومتنوعة من القطاعات، منها: الإعلان والإعلام؛ والتسويق؛ والاتصالات؛ وتكنولوجيا المعلومات؛ والسياحة؛ والتعليم؛ وتجارة الجملة والتجزئة؛ والمنظمات غير الهادفة للربح. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال/التسويق من جامعة ويبستر في النمسا.

سمير سعيد عبد المعطي مراد

رئيس مجلس إدارة شركة سعيد مراد وأولاده للتجارة والإستثمار، وهي شركة عائلية متخصصة بالتجارة العامة وقطع الغيار ومعدات الصيانة وغيرها من الإستثمارات المختلفة. ونائب رئيس مجلس إدارة شركة المتوسط والخليج للتأمين، وعضو مجلس الوحدة الإستثمارية للضمان الاجتماعي (الوحدة الإستثمارية). شغل منصب وزير العمل سابقاً، وبحكم منصبه شغل الوظائف التالية: رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي؛ ورئيس مجلس إدارة مؤسسة التدريب المهني؛ ورئيس مجلس التعليم والتدريب التقني والمهني؛ ورئيس صندوق التشغيل والتدريب المهني والتقني؛ ورئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب.
له عضويات عديدة: فهو الأمين العام لجمعية الكشافة والمرشدين الأردنية، وعضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ ومنظمة تطوير السياسات الاقتصادية. وهو داعم للعديد من المبادرات، مثل مبادرتَيْ: إنجاز؛ وإدامة. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الهندسة الكهربائية من المملكة المتحدة.

JORDAN STRATEGY

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

أعضاء الهيئة الإدارية

عقدت الهيئة التأسيسة للمنتدى (الهيئة العامة) اجتماعها الأول بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢ وتقرر إنتخاب التالية أسماؤهم أعضاءً في الهيئة الإدارية:

د. عمر الرزاز – الرئيس

بشر جردانة – نائب الرئيس

كريم قعوار – أمين الصندوق

رائد البلبيسي – أمين السر

شريف الزعبي– عضواً

غسان نُقل – عضواً

د. ابراهيم سيف – عضواً (لغاية ٢٠١٣/٣/٣٠)

سمير مراد– عضواً (إعتباراً من ٢٠١٣/١٢/٢)

أعضاء الهيئة العامة لعام ٢٠١٣:

أرابتك جردانة

أرابتك جردانة
إدراك . ابتكار . انجاز

لها أكثر من ٥٠ سنة من الخبرة، و يعمل فيها أكثر من ٥٥٠ من المهندسين والمعماريين، وهي واحدة من الشركات الرائدة في مجال الإستشارات الهندسية؛ إذ تُعدّ محطة واحدة للهندسة المعمارية، والإنشائية والكهروميكانيكية، والبنية التحتية، والخدمات الإستشارية البيئية، وخدمات الإشراف على التنفيذ. وهي ذات سجل حافل بالنجاحات في خدمات التصميم والإشراف على أعمال البناء في الأردن والمنطقة. فقد تمكّنت الشركة من إجراء أصعب التصاميم المعمارية والهندسية والبنية التحتية، فضلا عن خدمات التصميم الكامل للمواقع المدنية والخارجية والمرافق.

إن لمجموعة «أرابتك جردانة» حضوراً إقليمياً؛ إذ تمتد أعمالها في دول: الأردن؛ واليمن؛ والإمارات العربية المتحدة؛ والعراق؛ وقطر؛ وعُمان؛ والسّودان؛ والجزائر؛ وفلسطين؛ والمغرب؛ وسورية؛ وموريتانيا؛ وكازاخستان؛ وأذربيجان. وقد صُنّفت الشركة بإعتبارها واحدةً من أفضل ٢٠٠ شركة تصميم في العالم من قبل سِجل أخبار الهندسة ENR .

أرامكس

aramex
delivery unlimited

أُسّست شركة «أرامكس» المزود العالمي لخدمات النقل والحلول اللوجستية العام ١٩٨٢ بإعتبارها شركة نقل دولي سريع، ومن ثمّ تطورت في وقت قياسي لتصبح علامة تجارية عالمية تتميز بتقديم الخدمات المتخصصة والحلول المبتكرة في مجالات النقل المختلفة. وفي بداية العام ١٩٩٧ كانت «أرامكس» أول شركة تتخذ من العالم العربي مقراً لها، تطرح أسهمها للتداول في بورصة «ناسداك». وفي العام ٢٠٠٢، وبعد خمس سنوات من التداول الناجح، عادت أرامكس إلى المُلكية الخاصة، لتقوم في حزيران ٢٠٠٥/ يونيو بإدراج أسهمها في سوق دبي المالي.

ويضم فريق «أرامكس» اليوم ما يزيد على ٨٦٠٠ موظف في أكثر من ٣١٠ مواقع حول العالم، كما أنها تمتلك شبكة واسعة من حلفاء الشحن والنقل. وتشمل خدمات «أرامكس»: خدمة الشحن السريع الداخلي والدولي؛ وخدمة الشحن؛ والخدمات اللوجستية والتخزين؛ إضافة إلى إدارة الوثائق؛ وخدمات التسوق عبر الإنترنت.

أمنية

أظهرت شركة «أُمنية» قدراتها الريادية في أكثر أسواق الاتصالات تنافسية على مستوى المنطقة لتثبت، وفي فترة قياسية، أنها المزوّد الأسرع نموّاً في الأردن لخدمات الاتصالات المتكاملة، بما فيها المتنقلة، ولذلك تحتل«أُمنية» اليوم الصدارة في إختيار العملاء لها.
فمنذ إنطلاقتها في حزيران/ يونيو ٢٠٠٥، أرست «أُمنية» دعائم قوية لها في السوق الأردنية؛ بسبب استراتيجياتها المتينة والمدروسة، وتقوم هذه الاستراتيجية على تقديم خدمات وحلول متكاملة وعالية الجودة تشمل: الخلوي؛ والإنترنت؛ وحلولاً لأعمال بأسعار منافسة، وبمواكبتها لتطورات القطاع والإحتياجات المتنوعة للعملاء.
وهكذا، فقد تمكّنت «أُمنية» - المملوكة من شركة «بتلكو البحرين» - من الإستحواذ على حصة مهمّة في سوق الاتصالات المتنقلة المحلية بمدة زمنية قياسية، كما ساهمت بخدماتها في زيادة نسبة تغلغل خدمات الإتصالات المتنقلة والإنترنت في المملكة. في العام ٢٠١٣، تجاوز عدد مشتركي الخلوي في «أُمنية» ثلاثة ملايين مشترك، الذي يمثل حصة سوقية تزيد على ٣٣٪. أما في ما يتعلق بخدمات الإنترنت عريض النطاق، فقد شهدت نمواً بنسبة ١٠٠٪ في أقل من العامين مما مكّن أُمنية» من شمول ٨٠٪ من سكان المملكة بخدمة الإنترنت اللاسلكي من خلال تحديثها لبنيتها التحتية، وتوسيع مدى تغطيتها تماشياً مع أهداف الاستراتيجية الوطنية لقطاع الاتصالات في المملكة. وقد تمكّنت «أمنية» من إختراق السوق المحلية بنسبة ٢٦٪ في العام ٢٠٠٥ إلى نسبة تزيد على ١٥٠٪ محددةً موقعها على رأس شركات الاتصالات في المملكة. في حزيران/ يونيو ٢٠١٢، أطلقت شركة أمنية خدمة 3.75G فائقة السرعة، والمدعومة من تكنولوجيا + HSPA، وخدمات الإنترنت ذات الصلة تحت العلامة التجاريةEVO '.

أورانج-شركة الاتصالات الأردنية

تعدُّ شركة الاتصالات الأردنية – Orange الأردن الشركة الرائدة في قطاع الاتصالات الأردني؛ إذ تمتلك الشركة قاعدة مشتركين تزيد على ٤ ملايين مشترك في خدمات الاتصالات كافة التي تقدّمها الشركة من إنترنت ؛وخلوي؛ وخط أرضي. وفي العام ٢٠٠٧ تبنّت المجموعة علامة Orange التجارية العالمية والتي ساهمت في تعزيز قدرات المجموعة التقنية والإدارية، فأطلقت و بإعتبارها أول مُشغّل إتصالات في المملكة شبكة الجيل الثالث (HSPA+) 3G+، كما كانت الأولى التي تقدم أعلى سرعات للإنترنت وصلت إلى ٢٤ ميجا بايت/ الثانية، وساهمت أيضاً في تعزيز جاهزية البنية التحتية لخدمات الإنترنت في المملكة، هذا بالإضافة إلى إطلاقها لخدمة المحفظة النقدية Orange Money، التي تعدّ من أحدث حلول الدفع المتنقلة.
وإلى جانب ذلك، قامت Orange الأردن، وبالتعاون مع شريكها الاستراتيجي Orange، بتأسيس أول مركز لبحوث التّطوير التقنية للمجموعة (Orange Labs) خارج قارة أوروبا والموجود في عمّان ليكون نقطة تغذية أساسية لخدمة جميع الشركات التابعة لـ Orange في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتوجت Orange الأردن إنجازاتها بتدشين مشروع تمديد «كيبل الإنترنت الدولي» ضمن شبكة الاتصالات الإقليمية الأرضية (RCN) للربط الإقليمي، وإطلاق المرحلة الثانية من برنامج «إمتياز» الهادف للارتقاء بخدمات الزبائن وتعزيز مستوى رضاهم في نقاط الاتصال المختلفة. كما أطلقت الشركة مشروع القرية الذكية «TMT City»، وأتمت عملية الربط الإلكتروني للإنتخابات النيابية الأردنية للمجلس السابع عشر بنجاح كبير.
وتساهم الشركة بشكل فاعل في تقديم الرعاية والدعم للمجتمعات المحلية من خلال عقدها لشراكات متعددة مع عدد من منظمات المجتمع المدني؛ تقديراً منها للمجتمعات التي تحتضن أعمال الشركة.

بنك الاتحاد

أُسس بنك الاتحاد العام ١٩٧٨ ليكون شركة مساهمة عامة برأسمال مدفوع قدره ١٠٠ مليون دينار أردني، وقاعدة رأس مال تبلغ ٢٣٥ مليون دينار، كما تصل نسبة كفاية رأس المال الحالية إلى ١٦,٩١٪. تضم شبكة فروع بنك الاتحاد ٣٣ فرعاً منتشرة في أنحاء مختلفة من المملكة، ومن المتوقع أن يصل عدد الفروع إلى ٣٦ فرعاً في نهاية العام ٢٠١٣، كما يضم وحدة صرافة مركزية، إضافة إلى إمتلاكه فرعاً في مدينة رام الله في فلسطين. ويعمل تحت مظلة البنك شركة وساطة مالية أُسست العام ٢٠٠٦، مملوكة بالكامل للبنك.
تبنى البنك العديد من المشاريع الاستراتيجية، مثل: مشروع إطلاق تطبيق الخدمة المصرفية عبر الهواتف الذكية «اتحاد موبايل». كما يُقدّم البنك العديد من الخدمات لعملائه من قطاع الشركات؛ والشركات الصغيرة والمتوسطة؛ والقطاعات المستهدفة لإدارة التجزئة، ويوفّر أيضاً الخدمات المالية لقطاع الخزينة والإستثمار. ويدعم البنك مجموعة من المبادرات، مثل: إنجاز؛ ومدرستي؛ ومتحف الأطفال؛ ومهرجان الأردن؛ وجامعة اليرموك - المنح الدراسية؛ وصندوق الأمان لمستقبل الأيتام، إضافة إلى بعض المدارس التعليمية، مثل: مدرسة اليوبيل؛ ومدرسة البكالوريا؛ والمدرسة الأهلية للبنات.

البنك الإستثماري

بدأ البنك الأردني للإستثمار والتمويل (البنك الاستثماري) نشاطه في العام ١٩٨٢ ليكون شركة مالية تحمل اسم «شركة الأردن للإستثمار والتمويل»، برأسمال مصرّح به مقداره ستة ملايين دينار. وتحوّلت الشركة إلى بنك إستثماري في العام ١٩٨٩، وبذلك إنتقل البنك إلى مرحلة جديدة من مسيرته المصرفية. و للبنك رأسمال مصرّح بـ ٧٠ مليون دينار، ويعمل فيه ٢٧٣ موظفاً، ولديه تسعة فروع. ومن نشاطات البنك الإستثماري في سوق عمان المالي تأسيس شركات جديدة، مثل شركتي: إعمار؛ والمتحدون العقاريتين، مع المساهمة بدور كبير في تأسيس شركة الأسواق الحرة، وشركة Clearing لعمليات البطاقات الائتمانية.

بنك الإسكان للتجارة والتمويل

أُسس بنك الإسكان للتجارة والتمويل العام ١٩٧٣ ليكون شركة مساهمة عامة محدودة أردنية، وقد بدأ البنك عمله بإعتباره بنكاً متخصصاً في مجال التمويل الإسكاني برأسمال قدره نصف مليون دينار، وبعد مرور ٢٤ عاماً على تأسيسه بدأت مرحلة عمل جديدة في مسيرة البنك عندما تحوّل إلى بنك تجاري شامل العام ١٩٩٧. تمت زيادة رأسماله أكثر من مرة خلال الأعوام الماضية كان آخرها العام ٢٠٠٦ ؛ إذ أصبح ٢٥٢ مليون دينار أردني (أي ما يعادل ٣٥٥ مليون دولار)، وقد حرصت الإدارات المتعاقبة للبنك على تعزيز قاعدة رأسماله من خلال تعزيز احتياطياته المختلفة إلى أن أصبح مجموع حقوق الملكية ١٠٤٧ مليون دينار (أي ما يعادل ١,٥ مليار دولار) كما هو الوضع في نهاية العام ٢٠١٢.

البنك الأهلي الأردني

يعدُّ البنك الأهلي الأردني الذي أُسس في العام ١٩٥٥ من أوائل المؤسسات الأردنية الرائدة التي أدت دوراً محورياً في نهضة الصناعة المصرفية في المملكة بفضل إدارته الحكيمة ورؤيته المستنيرة، والتي سعت طوال مسيرة البنك المهنية الحافلة والممتدة لما يزيد على ثمانية وخمسين عاماً إلى تقديم خدمات وحلول ومنتجات مصرفية متطورة للعملاء، وذلك لتلبية جميع احتياجاتهم ومتطلباتهم المالية بما يسهّل حياتهم، وينسجم مع أسلوب الحياة العصري.

وقد تمكّن البنك الأهلي الأردني، من خلال باقته الواسعة من المنتجات والخدمات المصرفية والمالية، من أن يلبي بكل كفاءة الاحتياجات المتنامية للعملاء على إختلاف قطاعاتهم، سواء من الشركات الكبرى والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والأفراد، متفوقاً على كل توقعاتهم. وبات يتمتع البنك بانتشار جغرافي واسع في أنحاء المملكة كافة وحضور إقليمي يمتد إلى كل من: لبنان؛ وفلسطين؛ وقبرص. إضافة إلى ذلك؛ فقد بات البنك الأهلي الأردني يمتلك شبكة واسعة من الأذرع الإستثمارية في العديد من البلدان الأخرى.

ويعمل البنك الأهلي الذي أصبح يحمل شعار «قوتي للتغيير»، وفقاً لرؤيته الرامية لأن يصبح المؤسسة المالية الأكثر ربحية على المستوى المحلي، ومتطلعاً ليكون لاعباً رئيسياً ضمن القطاع المصرفي في المملكة ومنطقة الشرق الأوسط على المدى الطويل. ويسعى إلى تحقيق أهدافه الاستراتيجية والمتضمنة تحقيق عائدات مجزية ومستدامة لحملة الأسهم، ومنح مكافآت مميزة ومردود يتفوق على المعدل لموظفيه.

بنك ستاندرد شارترد

يعود تاريخ بنك ستاندرد تشارترد في الأردن إلى العام ١٩٢٥؛ إذ أُسس البنك تحت إسم «البنك العثماني» ليكون أول بنك في المملكة. قام بنك ستاندرد تشارترد بشراء بنك أي.ان.زد كرندليز في الأردن في العام ٢٠٠٠. عالمياً وعلى مدى ٥٠عاماً عمل البنك في أكثر الأسواق العالمية نشاطًا، وتأتي نحو ٩٠ بالمائة من إيراداته وأرباحه من أسواق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط. وبفضل تركيزه على هذه المناطق الجغرافية وإلتزامه بإقامة علاقات عميقة مع عملائه، إستطاع البنك أن يحقق نمواً هائلاً في الأعوام الأخيرة. ستاندرد تشارترد «بي ال سي» مُدرج في الأسواق المالية في: لندن؛ وهونج كونج؛ ومومباي؛ والبورصات الوطنية في الهند. فاز البنك بجائزتي: مجلة EMEA Finance باعتباره أفضل بنك عالمي في الأردن في العامين ٢٠١١ و٢٠١٢ بعد أن استوفى شروط التأهيل للفوز بالجائزة؛ المستندة إلى مجموعة من الأسس والمؤشرات المالية منها: الإبتكار في المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء؛ وكفاءة الأداء وقوة المركز المالي وسلامته. ويقدم بنك ستاندرد تشارترد الخدمات المصرفية للشركات الكبرى والخدمات المصرفية للأفراد.

البنك العربي

أُسّس البنك العربي، والذي يتخذ من عمان، الأردن، مقراً له العام ١٩٣٠ وهو يمتلك حالياً أكبر شبكة مصرفية عربية عالمية تضم ما يزيد على٦٠٠ فرع في ٣٠ بلداً، موزعة عبر خمس قارات، كما يحظى البنك بحضور بارز في الأسواق والمراكز المالية الرئيسية في العالم، مثل: لندن؛ ودبي؛ وسنغافورة؛ وزيورخ؛ وباريس؛ وفرانكفورت؛ وسيدني؛ والمنامة. ويقدّم البنك العربي مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية وجدت لتلبية احتياجات الأفراد والشركات وغيرها من المؤسسات المالية العالمية. وتشمل هذه الخدمات المصرفية المجالات التالية: الخدمات المصرفية للأفراد؛ وخدمات الشركات والمؤسسات المالية؛ وأعمال الخزينة.

البنك العربي الإسلامي الدولي

بدأ البنك العربي الإسلامي الدولي ممارسة أعماله المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء في الثاني عشر من شوال من العام ١٤١٨ هجري، الموافق التاسع من شباط ١٩٩٨ ميلادي، تلبيةً للطلب المتنامي على الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية محلياً وفي الأسواق العربية والإسلامية. وقد أُسّس البنك العربي الإسلامي الدولي ليكون شركة مساهمة عامة بمقتضى قانون الشركات الأردني.

بنك القاهرة عمان

أُسّس البنك ليكون شركة مساهمة عامة أردنية العام ١٩٦٠، وحرص البنك، منذ تأسيسه، على توظيف قاعدته الرأسمالية القوية وخبرته العريقة الممتدة، للقيام بدور رائد في خدمة الاقتصاد الوطني عبر تقديمه لمجموعة من الخدمات والتي تشمل تمويل المشاريع التنموية؛ وتوفير الاحتياجات التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وحتى المتناهية الصغر التي ترفد الاقتصاد الأردني، إضافة إلى توفير القروض الشخصية وخدمات الإستثمار وبطاقات الائتمان والتحويلات البنكية من الفروع المصرفية في الأردن وفلسطين. كما يقدّم البنك باقة من الخدمات المصرفية الإلكترونية، ويتميز بإستخدام تقنية بصمة العين بوصفها وسيلة لدخول العميل إلى حسابه المصرفي. ويعمل بكفاءة مصرفية وإستثمارية ومالية، وبخبرات متميزة، ويسير قُدّماً لرفد الاقتصاد الوطني، وتقديم الخدمات المصرفية الرائدة التي تلبي إحتياجات المواطن الأردني.

الجود للرعاية العلمية

مؤسسة محلية غير ربحية، أنشأت في أيار ٢٠٠٠، تستند في برامجها ونشاطاتها إلى الدور الريادي والحيوي الذي تلعبه المؤسسات المحلية في تطوير وتنمية المجتمعات المحلية.

بدأت «الجود» بفعل إيجابي لتمضي في مشوارها ومسعاها نحو تحفيز الناس، وخصوصاً اليافعين والشباب، لفعل الشيء ذاته، ليكون لكل فرد ومؤسسة دورها الإيجابي في المجتمع من خلال العمل الجاد وليس الكلام فقط، حيث قامت مؤسسة الجود بعدة مبادرات منها: مبادرة شركتنا ومهرجان الفكر الجديد ومسرح الفكر الجديد وحكمت للسلامة المرورية بالإضافة إلى مبادرة مقدام.

جلاكسي لصناعة الأنظمة المعمارية

هي إحدى الشركات المتخصّصة في مجال التصميم والتفصيل وخدمات الصناعات الحديدية، و هي جزء من مجموعة Techtonic. كما تعمل الشركة في مجال الأنظمة المعمارية والأبنية والهندسة المعمارية والمقاولات في الأردن والشرق الأوسط.

جمعية الشباب للوعي والواقع – يارا

منظمة غير ربحية أنشئت العام ٢٠١٠، وذلك بهدف إشراك المواطنين في صنع التغيير الإيجابي في مجتمعاتهم وتوعية الأشخاص حول الصفات القيادية التي يمتلكونها. وتتولى الجمعية معالجة القضايا الاجتماعية مع طريقة تفكير جديدة لإيجاد الحلول المبتكرة والتعاونية.

دار الحكمة

أُسّست في عمان، الأردن العام ١٩٧٨ ، وقد تطورت بشكل سريع بإعتبارها شركة أدوية رائدة متعددة الجنسيات، مع إهتمامها الثابت بالجودة. وكان التركيز الأساسي للشركة منصباً على تطوير إنتاج الأدوية ذات العلامات التجارية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط. ومع ذلك، وفي أوائل التسعينيات، تملكت الحكمة أعمال المنتجات الدوائية في الولايات المتحدة، وأنشأت عملية الأدوية عن طريق الحقن في البرتغال، ما وسع نشاط الشركة خارج منطقة الشرق الأوسط. واصلت الشركة عملية التوسع، بشكل كبير، من خلال النمو العضوي والتملك.

دوت جو

هي شركة أردنية رائدة تقع في عمان متخصّصة بتقديم أعلى درجة من الجودة في تطوير شبكة الإنترنت وخدمات المؤسسات. لدى الشركة فريق منفتح لتنفيذ أفكار عملائه المتنوعة، وتلبية حاجاتهم بما يتجاوز توقعاتهم مهمة الشركة هي بناء شراكات متينة مع عملائها من خلال توفير شبكة الإنترنت وتطويرها. تركّز الشركة على تقديم خدمات: تصميم المواقع وتطويرها؛ والتسويق عبر الإنترنت؛ وخدمة وسائل الإعلام الاجتماعية؛ وتطوير التطبيقات النقالة وخدمات الإستضافة.

زين الأردن

أحدثت «زين» (المعروفة سابقاً باسم «فاست لِينك») ثورة في أسواق الاتصالات في المملكة العام ١٩٩٤، وذلك من خلال طرح خدمات «جي.إس.إم» للاتصالات المتنقلة. كانت أول شركة في الشرق الأوسط تطرح خدمات الرسائل النصّية القصيرة وخدمات البيانات وحلول المعلومات الترفيهية الخلوية، وأول شركة تطرح خدمة الـ «واب» في الأردن، والأولى في إقامة شراكات مصرفية متنقلة مع كبرى البنوك في الأردن، والأولى في تقديم ودعم خدمات «البلاك بيري» للاتصالات في الأردن.

سائد كراجة ومشاركوه

المحامي سائد كراجة ومشاركوه
SA'ED KARAJAH & PARTNERS LLP
Attorneys At Law & Legal Counselors

تأسست شركة سائد كراجة للقانون إحدى الشركات الرائدة في الأردن العام ١٩٨٤ ومقرها عمان. ويعمل بالشركة عدداً من المحامين المؤهلين كما تحتضن شبكة دولية من العملاء والشركات في الأردن، وألمانيا، وجزر فيرجن البريطانية ودبي والكويت والبحرين والسعودية وشمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط.
ساهم الفريق المتميز في الشركة وبخبرته العملية المتخصصة من تقديم الخدمات القانونية وبكل ثقة ويقين إلى مجموعة من العملاء في الأردن ودول العالم، وتركز الشركة على التعامل مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.

شركة بداية للإستشارات الإعلامية والاتصالات المؤسّسية

Bidaya
corporate communications

شركة بداية للإستشارات الإعلامية والاتصالات المؤسّسية هي شركة علاقات عامة إقليمية أُسّست العام ٢٠٠٤ ومقرّها الرئيسي في عمّان، الأردن. وبفضل ما يزيد على ٢٥ عاماً من الخبرات الموسّعة في مجال الاتصالات المؤسسية المتطورة، بما فيها خدمات التواصل الإعلامي وإدارة الفاعليات المؤسّسية وخدمات الإعلام الاجتماعي، إضافة إلى العلاقات العامة عبر الإنترنت، تعمل «بداية» على مساعدة مؤسسات القطاعين العام والخاص في مواجهة التحديات المتعلقة بالتواصل مع العملاء وإدارة الهوية المؤسسية، إلى جانب تعزيز العلاقات الداخلية والخارجية مع جميع المعنيين بأعمال هذه المؤسسات، مع التركيز على جانب المسؤولية تجاه المجتمع.

«بداية» هي شريك العلاقات العامة الحصري في المشرق العربي لشركة «إيدلمان Edelman»، الشركة الرائدة في العالم في مجال العلاقات العامة والتي تمتلك ٦٦ فرعاً في منطقة الشرق الأوسط والعالم. إلى جانب ذلك، تعدّ شركة «بداية» عضواً في جمعية العلاقات العامة الدولية «IPRA»، وهي كذلك أول عضو أردني كامل في جمعية العلاقات العامة في الشرق الأوسط «MEPRA».

شركة البلاستيك الدولية

أُسّست الشركة العام ١٩٧٦ ضمن مجموعة شركات «جامكو «في الأردن. أصبحت شركة البلاستيك الدولية، (IPCO)، المورد الرئيسي لنظم الري المتطورة من خلال إنتاج أنابيب منخفضة الكثافة (LDPE) وعالية الكثافة (HDPE) أنابيب البولي إيثيلين. و على مرّ السنين قامت الشركة بإنتاج أنابيب المياه الصالحة للشرب وفقاً للمعايير الدولية. في الوقت الحاضر، تعمل الشركة بوصفها أكبر منتج وموزع للسلع ذات الجودة العالية في صناعة المياه في الأردن. ويتجلّى هذا النجاح في إنجاز العديد من المشاريع لسلطة المياه ووزارة الزراعة. أطلقت الشركة هذا العام منتجاً جديداً للتدفئة الصحية والمركزية.

شركة التميز للإستثمار والتسويق الزراعي

أُسّست الشركة العام ٢٠١٣ بإعتبارها امتداداً طبيعياً لمؤسّسة مزارع الغول التي أُسّست العام ٢٠٠٣ والتي تهتم بإنتاج التمور والحمضيات؛ إذ يصل عدد الأشجار في مزارع الشركة نحو (٤٢) ألف شجرة، وتطمح الشركة بالوصول إلى (٥٠٠) ألف شجرة. مزارع الشركة حاصلة على شهادة الـ (G.GAP_) ويتم الإعداد للحصول على شهادة الـ (HACCP) في مشاغل التعبئة والتدريج التي تصل مساحتها إلى (٥٠٠) م ² إضافة إلى سعة تخزينية مبردة تصل إلى (٨٠) طن من التمور. ومن المتوقع التوسّع في هذه السعة إلى ضعف هذا الرقم عند دخول كامل مساحات التمور في الإنتاج.
تعمل الشركة على توسيع قاعدة الإستثمار في مجال إنتاج وتسويق التمور في الأسواق العالمية، وكذلك تعمل على رفع مستوى جودة وسلامة منتجات التمور إلى المستويات العالمية.

الشركة العربية للتموين والتجارة

الشركة العربية للتموين والتجارة «أسترا» هي مجموعة من الشركات التي تمّ تأسّيسها في السّعودية في أواخر الستينيات، وقد نمت «أسترا» باطراد إلى مجموعة متنوعة مع العمليات في مجالات تراوح بين الزراعة والتجارة والتصنيع والمقاولات والخدمات الطبية والرعاية الصحية والعقارات، مع الشركات التابعة والزميلة في دول الخليج الأخرى وفي الشرق الأوسط وتحتل المجموعة حاليا المركز ال ٣٢ بين أكبر ١٠٠ شركة في السّعودية، وهي ثاني أكبر مجموعة مملوكة للقطاع الخاص في المملكة. يعمل في المجموعة أكثر من ٥٠٠٠ موظف .

شركة سعيد مراد وأولاده

أُسست شركة سعيد مراد وأولاده في الأردن العام ١٩٨٠ لتكون شركة تجارية تهدف إلى ربط المصانع ومزودي قطع الغيار والمعدات بالمستهلك الأردني. وتُعدّ الشركة الأولى من نوعها في القطاع الخاص. واستطاعت الشركة، خلال العقود الماضية، بناء خبرة واسعة ومعرفة غنية باحتياجات المستهلك، ما مكّنها من بناء قاعدة بيانات شامله تحتوي على أسماء جميع المصانع، ومزودي قطع الغيار، ونوعية المنتج المقدم من قبلهم.

تركّز الشركة على قطع الغيار المطلوبة وتوريدها في المجالات التالية: قطع غيار معدات الأراضي؛ وقطع غيار المعدات الجوية؛ وقطع غيار السيارات؛ ومعدات الاختبارات والصيانة؛ إضافة إلى قطع غيار محركات الديزل. كما تمثّل الشركة شركات عدّة أميركية وأوروبية متخصّصة بالمعدات وقطع الغيار.

شركة سنيورة للصناعات الغذائية

أُنشيء أول مصنع لحوم معلّبة من جانب شركة سنيورة العام ١٩٢٠ في فلسطين بمنتجات غُلفت تحت إسم «سنيورة» وبعد إحتلال الأراضي الفلسطينية العام ١٩٤٨، تمّ نقل المصنع وإعادة بنائه في موقع جديد ضمن أسوار مدينة القدس القديمة، واستمر المصنع بالعمل هناك حتّى شهر كانون الأول/ ديسمبر من العام ١٩٩٧ - ثم قامت «سنيورة» مرة أخرى بنقل المصنع إلى موقع جديدة مجهز بالأجهزة الحديثة كافة على مساحة ١١,٠٠٠ متر مربع في ضواحي القدس بمنطقة العيزرية في فلسطين.
واستناداً إلى سياسات التطور والتوسع، تمّ إنشاء مصنع في الأردن تحت إسم «شركة سنيورة للصناعات الغذائية» في مدينة سحاب الصناعية العام ١٩٩٢.
وفي العام ١٩٩٦ قامت الشركة العربية الفلسطينية القابضة للاستثمار APIC، بتملّك فرعَي «شركة سنيورة» في كل من: فلسطين؛ والأردن لتصبحا جزءاً من مجموعة شركات APIC حتى غدت ضمن أكبر مصنّعي الأغذية تطوراً من الناحية التكنولوجية في العالم؛ وتُعدُّ «سنيورة» الاسم العريق لمنتجات اللحوم المصنّعة ذات الجودة، وذلك بعد تسعة عقود على إيجاد هذه العلامة، وبالتأكيد فإن علامة «سنيورة» هي من العلامات التجارية المميزة والمعروفة في أرض منشئها بالقدس منذ العام ١٩٢٠.

شركة القمة للاستشارات الإدارية والتسويقية

أُسّست شركة القمة للاستشارات الإدارية والتسويقية العام ٢٠٠٧ ؛ بهدف تقديم حلول استشارية للعملاء، وذلك لتحقيق نتائج إيجابية وملموسة لأعمالهم واحتياجاتهم وتحدياتهم الإدارية والتسويقية.
وتمثل الشركة مجموعة من الخبراء الاستشاريين الذين يحملون المهارات والخبرات اللآزمة لإحداث التغيير والفرق في بيئة الأعمال. وتشمل خبرات فريق الشركة: إدارة الأعمال التجارية؛ والتسويق؛ وتنظيم النشاطات وعقدها.

شركة الكربونات الأردنية

أُنشئت الشركة العام ١٩٧٩ وهي شركة مساهمة خاصة، و بلغ رأسمالها ١٤ مليون دينار، وعدد موظفيها ٣٦٠ موظفاً. وتُعدُّ الشركة واحدةً من أهم شركات التعدين وصناعة مادة كربونات الكالسيوم الطبيعية والمعالجة في الأردن والشرق الاوسط، إذ تُصدّر إلى ٣٥ دولة في جميع قارات العالم. و قد كانت الشركة من أولى الشركات الحاصلة على شهادة الأيزو ٩٠٠٢ العام ١٩٩٧، وحصلت في ما بعد على الأيزو ٩٠٠١ العام ٢٠٠٠ وغيرها من الشهادات المعروفة عالمياً.

شركة مجتمعي ولك

إحدى الشركات المتميزة في مجال الإعلام المجتمعي، وتعمل الشركة على إيجاد ترابط للشركات على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، وخصوصاً بعد أن زادت أهميتها باعتبارها وسيلة للتواصل؛ والإعلام؛ والإعلان.

شركة المدائن للإستثمار والتنمية

تركّز شركة المدائن للإستثمار والتنمية على إنتاج صابون منتجات البحر الميت بالمكونات الطبيعية والعضوية، إضافة إلى جميع أنواع صابون التواليت والأطفال والغسيل، وبمختلف المواصفات والمقاييس العالمية، والشركة حاصلة على شهادة الأيزو ٩٠٠١ العام ٢٠٠٨. تعمل الشركة على تصدير منتجاتها إلى العديد من الأسواق العالمية، وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية، إذ يتمّ توزيع منتجاتها في معظم الولايات الأميركية، وكذلك يتمّ تصديرها لكلّ من: أستراليا؛ وكندا؛ وأوروبا، إذ تتمتع منتجاتها بالرضى التام للعميل من ناحية الجودة؛ والربحية؛ وإستمرارية التطوير .
وتحرص الشركة على التدريب المستمر لكوادرها الإدارية والإنتاجية لأنظمتها المتعلقة بالجودة وتحديث العمليات التصنيعية. وتعمل الشركة جاهدة بشكل مستمر على إيجاد مختلف أوجه التعاون مع كل من الأسواق العالمية والقطاعات الصناعية للمنافسة الحقيقية، وزيادة حصتها في الأسواق بأسعار منافسة وجودة عالية، كما تفرض على جميع الموردين الإلتزام بمواصفات الشركة ومتطلباتها .

الشركة الوطنية لإدارة التأمينات الصحية «نات هيلث»

أُسّست الشركة الوطنية لإدارة التأمينات الصحية والتي تعرف بـ «نات هيلث» العام ١٩٩٧ برأسمال ١٠٠٠٠٠٠ دينار أردني، وتعمل بموجب المادة ١٠٨ من قانون تنظيم أعمال التأمين رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٩ وتعديلاته. وتعدّ «نات هيلث» شركة خدمية صديقة للبيئة ضمن فئة الشركات متوسطة الحجم، لا يتجاوز عدد موظفيها ٩٩ موظفاً، وتختص في مجال تدقيق المطالبات الطبية المقدمة من الجسم الطبي (الأطباء ؛ الصيدليات ؛ المختبرات ؛ مراكز الأشعة ؛ والمستشفيات) إذ تقوم بهذه المهمة بصفتها طرف ثالث Third Party Administration (TPA) يتم تعيينها من قبل شركات التأمين التي تقدم خدمة التأمين الصحي أو من قبل صناديق التأمين الصحي التابعة لشركات كبيرة، والتي تقوم بإدارة صناديقها ذاتياً ومن دون اللجوء إلى شركات التأمين.

شركة أعمدة البيت

تعدُّ شركة أعمدة البيت من أهم مزودي الأخشاب في الأردن بكونها من أشهر الأسماء المعروفة بتزويد أجود المنتجات الخشبية في منطقة الشرق الأوسط ولأكثر من عقدين من الزمان. وأُسّست الشركة العام ١٩٨٤ إذ كانت آنذاك شركة صغيرة وسط سوق مليئ بالمنافسين. وتحمل أعمدة البيت، منذ بداياتها المتواضعة، التزاماً جاداً تجاه احتياجات السوق من جهة والاعتبارات المتعلقة بالتجارة العادلة والمعايير البيئية من جهة أخرى. وتقدم أعمدة البيت، التي أصبحت اليوم لاعباً رئيسياً في السوق المحلية والعالمية ، خدماتها من خلال فروعها الستة التي تعمل على مدار الساعة لجعل أي أمر مستحيل ممكناً.

شوكولوغرافي

هي شركة متخصصة في الشوكولاته والهدايا ذات الطابع الشخصي، و قد طوّرت الشركة فكرة استخدام تكنولوجيا فريدة من نوعها لطباعة الصور الشخصية على سطح الشوكولاته.

فارمسي ون

أنشئت الشركة العام ٢٠٠١، ونمت عملياتها باعتبارها أول سلسلة رائدة للصيدليات في الأردن، ما مكّنها من تقديم مجموعة واسعة من الأدوية والمستحضرات الطبية ومستحضرات التجميل، لوازم الطفل، وغيرها من المنتجات التي تلبي الطلبات المتزايدة للسوق الأردنية.
شهد العام ٢٠٠١ إفتتاح أول فرع في الشرق الأوسط في العاصمة الأردنية عمان، يليه افتتاح فرع ثانٍ العام ٢٠٠٣. والعام ٢٠٠٥، اعتبرت «فارمسي ون» سلسلة الصيدليات الأولى والرائدة في الأردن، واليوم يوجد لديها ٥٣ فرعاً موزعة في جميع أنحاء المملكة. و توسع نشاط «فارمسي ون» ليشمل الامتداد فتح فروع لها في المملكة العربية السعودية، واليوم يوجد لديها ٣ فروع في الدمام والخبر في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، وكذلك فرع جديد في أربيل، كردستان .

كابيتال بنك

أُسّس البنك العام ١٩٩٥ تحت إسم «بنك الصادرات والتمويل» برأسمال يعادل ٢٠ مليون دينار أردني، ونمت أعماله ليصبح اليوم من أبرز المؤسسات المتخصّصة في تقديم الخدمات المالية في المملكة؛ إذ يقدم للسوق الأردنية الخدمات التي تضم: تمويل الشركات وتمويل التجارة؛ وإدارة الأصول؛ والوساطة في الأسواق المالية؛ والأبحاث من خلال شركة كابيتال للإستثمارات التابعة له، وهي مملوكة بالكامل من قبل «كابيتال بنك»، وقد قامت برأسمال مدفوع يساوي ١٠ ملايين دينار أردني لتقدم بصفتها الذراع الإستثمارية للبنك الخدمات المصرفية الإستثمارية المتخصّصة. هذا إلى جانب الخدمات الفريدة في السوق العراقية من خلال المصرف الأهلي العراقي التابع له. تعدُّ كلٌّ من مؤسسة الضمان الاجتماعي، ومؤسسة التمويل الدولية من المساهمين الرئيسين في البنك. ويصل رأسمال البنك اليوم إلى ١٦٥ مليون ديناراً، و في ما يتعلّق بإجمالي موجودات البنك؛ فتصل اليوم إلى ١,٤ مليار دينار أردني.

مجموعة الفرسان

تتخصّص المجموعة بالأسهم والسندات الخاصة، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، و تدير حالياً صندوق أسهم خاص متعدد القطاعات والإستثمارات في شركات ذات نمو متسارع في المشرق العربي وشمال أفريقيا. وينتهج الصندوق سياسة تملك والسيطرة على حصص مهمّة في مجموعة من الشركات في قطاعات: الخدمات المالية؛ والأغذية والمشروبات؛ والتعليم؛ والطيران؛ والمستحضرات الصيدلانية؛ والرعاية الصحية. كما تدير «فرسان» صندوق الأردن، وهو صندوق الأسهم الخاصة في قطاعات متعددة الذي تمّ إطلاقه مع البنك الألماني.

مجموعة روبيكن

أُسّست «مجموعة روبيكن» العام ١٩٩٤ باعتبارها مشروعاً إستثمارياً صغيراً يرتأي خلق نوعية ترفيه تأسر العقل البشري. و لدى المجموعة فريق من أكثر من ٣٠٠ موظف في أربعة مواقع: عمان (الأردن)؛ لوس أنجلوس (الولايات المتحدة)؛ مانيلا (الفلبين)؛ ودبي (الإمارات العربية المتحدة).
يتعاون مع «مجموعة روبيكن» فريق من الطراز العالمي لتقديم منظور فريد لخلق منتوجات رقمية مقنعة،إضافة إلى مواد ترفيهية. تميزت المجموعة بالإبداع والإبتكار في أربعة قطاعات مختلفة، تتمحور في: الإنتاج ؛ والترخيص؛ والترويج؛ والتوزيع.

مجموعة طنطش

هي مجموعة قابضة أُسّست بهدف الإستثمار في شركات ارتفاع العائد المعترف بها في القطاع المالي؛ والقطاع الصناعي؛ وقطاع الخدمات .
توجد للمجموعة شركة إستثمار للخدمات المالية؛ وهي شركة وساطة مالية معترف بها، في إدارة الأصول، وإدارة الصناديق الإستثمارية، وهي متخصّصة في تمويل الشركات. وتنشط الشركة في جميع مراحل التمويل منذ المرحلة المبكرة من رأس المال الإستثماري وحتى رأس المال التوسعي وشراء الأسهم.
في القطاع الصناعي، لديها (MIDPHARMA الشرق الأوسط أدوية والصناعات الكيماوية وشركة المستلزمات الطبية) و(ACPCالمركز العربي للأدوية والصناعات الكيماوية). كلاهما من الشركات الرائدة في مجال الصناعات الدوائية في الأردن والمنطقة.

أما في قطاع الخدمات؛ فللمجموعة إستثمارات في TTA؛ (طنطش للسياحة والسفر) التي تعتبر واحدة من وكالات السفر الرائدة في الأردن ومنطقة الشرق الأوسط، وتوفر مجموعة كاملة من الخدمات السفر والسياحة الصادرة والواردة على حدٍّ سواء. وأيضاً، شركة (ALPHA الشركة الأردنية للاستثمار والنقل السياحي)؛ وهي المشغل من الحافلات السياحية والمستثمر في الأنشطة السياحية، التي تغطي كلاً من: سورية؛ ولبنان؛ والمملكة العربية السّعودية؛ والنقل داخل البلد.

مجموعة قعوار

مجموعة قعوار

إحدى المجموعات الاقتصادية الكبرى في الأردن والتي تعمل في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، وتوجد للمجموعة إهتمامات وإستثمارات كبرى في القطاعات المختلفة، وخصوصاً الشحن، النقل والسفر والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة الرعاية الصحية، فضلاً عن العديد من الإستثمارات في البنية التحتية والطاقة وغيرها من الصناعات. و تمتلك المجموعة العديد من الشركات المتخصّصة في هذه المجالات.

مجموعة نادر

مجموعة نادر
NADERgroup

مجموعة نادر هي مجموعة قابضة عائلية أُسّست العام ١٩٨٠، وتضمّ تحت مظلتها شبكة من الشركات المتخصّصة في مجالات: السلع الاستهلاكية سريعة الدوران؛ وتجارة التجزئة؛ والخدمات اللوجستية؛ وصناعة الأغذية. وفضلاً عن مكانتها الريادية في السوق الأردنية في جودة البضائع وبناء العلامات التجارية، تتصدر مجموعة نادر مشهد التوزيع محلياً وعالمياً. ومن خلال ثقافتها المؤسّسية المرتكزة على التفوق في الأداء، تسعى مجموعة نادر لرفع معايير الخدمة النوعية في قطاع السلع الاستهلاكية سريعة الدوران عبر تحديد احتياجات عملائها وتجاوز متطلباتهم وتوقعاتهم.
وتمتدّ مظلة مجموعة نادر لتضمّ أيضاً عدداً من الشركات التابعة والمؤسسات المشتركة، بما في ذلك: الشركة العربية الحديثة للتوزيع؛ والشركة العربية الإيطالية للتجارة؛ وشركة العقبة للتوضيب. وتلتزم كل من هذه الشركات التزاماً راسخاً بقيم المجموعة المتمثلة بالنزاهة؛ والتفوق؛ والإخلاص في العمل.

مجموعة نُقل

مجموعة نقل
منذ ١٩٥٢
ننمو معاً

إحتفالاً بستين عاماً من العمل الناجح والإبتكار والتأثير الإيجابي في المجتمعات التي تعمل بها، تدير «مجموعة نُقل» اليوم صناعاتها وإستثماراتها المختلفة من خلال فريق عملها المكون من ٥١٠٠ موظف موزعين في قارات عدّة في العالم. تضم المجموعة كيانين رئيسيين هما: «مجموعة فاين» للورق الصحي التي تضم تحت مظلتها جميع مصانع الورق ومنتجات فاين الصحية والصناعات المساندة، وتعدُّ الرائدة في مجال الورقيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، ومجموعة «الوعد» التي تضم العديد من الإستثمارات في أدوات متنوعة وقطاعات مختلفة. لقد حقّقت «مجموعة نُقل» العديد من الإنجازات وحازت على عدد كبير من الجوائز، كان آخرها جائزة الملك عبدالله الثاني للتميّز والتي حصلت عليها اثنتان من شركات «مجموعة نقل» هذا العام، إضافة إلى جائزة أفضل شركة في الشرق الأوسط للعام ٢٠١١ ؛ وجائزة سوبر براندز التي حازت عليها المجموعة مرّات عدّة؛ والعديد من الجوائز الأخرى التي حصلت عليها المجموعة على مرّ الأعوام.

المركز الاستراتيجي لتحسين الأداء المؤسّسي "SCOPI"

SCOPI
Strategic Center for Organizational Performance Improvement

يتميز بالتخصّص والتركيز على تقديم خدمات مبنية على أفضل الممارسات العالمية في مجالات التميز وتحسين الأداء المؤسسي، وذلك من خلال إبرام شراكات مع أصحاب القرار في المنشآت التي ترغب في الحصول على نتائج إيجابية وأداء قابل للقياس تضمن نقل المعرفة لكوادرهم لضمان إستدامة النمو والتطوير داخل هذه المنشآت وبقائها في مراكز تنافسية متقدمة.
إن رسالة "SCOPI" تتلخص في: تقديم خدمات وحلول ذات قيمة مضافة من خلال التقييم، والاستشارات، والتدريب، والحلول التقنية المثلى المبنية على أفضل الممارسات العالمية، والتي تلبي احتياجات العملاء وتفوق توقعاتهم، وذلك في مجالات :التميز المؤسس؛ وتطبيق الاستراتيجيات؛ وإدارة مؤشرات الأداء؛ والحلول المتعلقة تطوير الريادة؛ وخلق فرص العمل؛ إضافة إلى برامج وحلول تطوير الموارد البشرية.

مكتب الزعبي للمحاماة والاستشارات القانونية

ALI SHARIF ZU'BI
ADVOCATES & LEGAL CONSULTANTS

أُسس المكتب في الناصرة العام ١٩٢١، ويُعدُّ أحد مكاتب المحاماة الرائدة في الأردن، كما توجد لديه تعاملات قانونية في الخارج، إذ يقدّم المكتب خدماته القانونية في الأردن، إضافة إلى دول الخليج من خلال التعاون مع مكتب في البحرين، كما يعمل دولياً من خلال شبكة من مكاتب القانون في الدول المختلفة.
يختص المكتب بتقديم الاستشارات والخدمات القانونية في المجالات المختلفة، وخصوصاً الإستثمار الأجنبي؛ ودمج الشركات؛ ومشاريع البنى التحتية؛ إضافةإلى المشاريع الحكومية والخصخصة. كما يقدّم المكتب خدماته في مجال التحكيم والنزاعات بشكل خاص. كما يختص المكتب بتقديم الاستشارات في القضايا التجارية والبنكية، والنزاعات المتعلقة بقانوني: الضريبة؛ والعمل.

لجان المنتدى:

تمّ تشكيل ثلاث لجان من أعضاء المنتدى، يُنتخب لكلّ منها رئيسٌ يكون عضواً في الهيئة الإدارية. وتجتمع اللجان الثلاث بشكل منتظم، ويتوقع منها إدارة أعمال «منتدى الاستراتيجيات الأردني» وتطويره بإستمرار. ويقدّم المدير التنفيذي وفريق الإدارة الخدمات للجان لمتابعة القرارات والتوصيات المُنسجمة مع سياسة المنتدى. وتكون اللجان مسؤولةً أمام الهيئة الإدارية من خلال رئيس اللجنة.

عضوية اللجان هي مناصب طوعية تقدَّم للأعضاء الذين يرغبون في المساهمة في نشاطات الجمعية. ويمكن عرض مقاعد في اللجان على غير الأعضاء من الذين يمتلكون الخبرة في مجالات معينة.

لجنة العضوية

تشرف لجنة العضوية في المنتدى على شؤون العضوية والأعضاء من خلال:

- وضع المعايّير المهنية لأهلية المنشآت والأفراد لعضوية «منتدى الاستراتيجيات الأردني» ومراجعة هذه المعايير عند الضرورة.
- الموافقة على الأعضاء المُحتملين، وتقديم التوصيات للهيئة الإدارية بالأعضاء المُحتملين.
- التنسيق لعقد لقاءات مع الأعضاء المُحتملين للمنتدى.
- الإتصال بالأعضاء المُحتملين وزيارتهم بشكل دوري.
- متابعة أي مشكلات تتعلق بالعضوية مع الإدارة التنفيذية للمنتدى.

ويرأس لجنة العضوية السيد غسان نُقل، وتضم في عضويتها كلاً من السادة:

- إيهاب حناوي، شركة أمنية.
- رائد البلبيسي، شركة القمة للاستشارات الإدارية والتسويقية.
- سعد المعشر، البنك الأهلي.
- شريف الزعبي، مكتب الزعبي للقانون.
- كريم قعوار، مجموعة قعوار.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

منتدى الاستراتيجيات الأردني
STRATEGY FORUM

www.jsf.org

لجنة المضمون

تُعدُّ لجنة المضمون الركيزة الأساسية لعمل «المنتدى الفني» إذ تقوم بالإشراف على المنتج الفني للمنتدى، وذلك من خلال:

- تحديد موضوعات البحوث وشكلها المنوى إعدادها.
- إقتراح أسماء الباحثين الخارجيين لتكليفهم بإعداد الدراسات.
- توفير تغذية راجعة وتقييم المضمون الذي قام الباحثون بإعداده لصالح «منتدى الاستراتيجيات الأردني».
- تحديد أولويات المنتدى والمحاور المنوى القيام بدراستها.
- الإشراف على الموقع الإلكتروني للمنتدى ومحتوياته، وتقديم المشورة لمدير الاتصال حول ذلك.
- ضمان نشر مخرجات المنتدى، وإيصالها إلى الفئات المستهدفة.
- ضمان فاعلية المنتدى على مواقع التواصل الاجتماعي.
- تحديد أوجه النشر والتوزيع لمخرجات المنتدى.

ويرأس لجنة المضمون السيد سعد المعشر، وتضم في عضويتها كلاً من السادة:

- د. رضوان شعبان، البنك العربي.
- رمزي الحفار، جامكو للصناعات البلاستيكية.
- شريف الزعبي، مكتب الزعبي للقانون.
- د. عمر الرزاز.
- ليث القاسم.
- ماهر قدورة، الجود للرعاية العلمية.
- ناديا السعيد، بنك الاتحاد.
- نبيل أبو عطا.

لجنة الاستراتيجية والحاكمية

تشرف هذه اللجنة على الاستراتيجية والحاكمية والإمتثال في عمليات «منتدى الاستراتيجيات الأردني»، وتعمل على مراقبتها من خلال توفير الدعم لفاعلية المنتدى، واستمرار التطوير والتوصية للهيئة الإدارية بسياسات عملية مصممة لتوفير حوكمة فاعلة وكفؤة.

وتضم مهمات اللجنة:

- مراجعة دورية وإقتراح تحديثات للهيئة الإدارية لـ «منتدى الاستراتيجيات الأردني» فيما يتعلق بـ:
  - الإطار (الرؤية؛ والمهمة؛ والقيم؛ وبيان الهدف والدور)
  - الاستراتيجية وإدارتها
  - لائحة القوانين الداخلية والنظام الأساسي
  - مصفوفة المسؤوليات والسلطات
  - هيكل الحاكمية وإطارها، بما في ذلك دليل الحاكمية
  - تحديد نظام وشروط العضوية، بالتنسيق مع لجنة العضوية وضمان تحديثها بشكل منتظم ومتوافق مع النظام الأساسي.
- التوصية للهيئة الإدارية بسياسات وعمليات مصممة لرعاية حوكمة فاعلة وكفؤة تتعلق بـ:
  - مدى فاعلية الهيئة الإدارية، ولجانها، وأدائها.
  - المراجعة والتوصية بتوصيف وظيفي، يحدّد، بالتفصيل، مسؤوليات أعضاء الهيئة الإدارية والرئيس.
  - إنتخاب أعضاء الهيئة الإدارية، وإعادة إنتخابهم.
  - إعداد الهيئة وتثقيفها.
  - التخطيط البنّاء لرئيس الهيئة الإدارية وغيره من قيادات الهيئة.
  - الإشراف على عملية التقييم الذاتي للهيئة الإدارية، وتحسينها كل سنتين.
- مراجعة عالية المستوى لسجل الحاكمية والثغرات.
- أداء مهمات لجنة التدقيق والإمتثال، كما هو مفصّل في التفويض من قبل الهيئة الإدارية وحتى يتمّ إنشاء لجنة دائمة.

لجنة التدقيق والإمتثال

تقوم لجنة التدقيق والإمتثال بتوفير العون للمنتدى من خلال الإشراف على الأمور التالية:

- دقة البيانات الحسابية لمنتدى الاستراتيجيات الأردني، ونزاهتها، وإمتثال الميزانية.
- الإلتزام بالسياسات المالية والعملياتية، وإجراءاتها الراسخة لمنتدى الاستراتيجيات الأردني.
- تحديد الشروط الواردة في اتفاقيات المانحين المنفصلة، والالتزام بها.
- مدى مواءمة الضوابط الداخلية لنظام منتدى الاستراتيجيات الأردني الداخلي.
- أداء عمل نظام التدقيق الداخلي في منتدى الاستراتيجيات الأردني عندما تقرر اللجنة والهيئة الإدارية أن مستوى الحجم والنشاط في المنتدى يبرران ذلك.
- تقييم مؤهلات المدقق الخارجي واستقلاليته.
- التوصية بتعيين المدققين الخارجيين لمنتدى الاستراتيجيات الأردني، والإشراف على عملهم، في ما يتعلق بإعداد الحسابات السنوية، وصرف مكافآتهم.

تتولى لجنة الحاكمية والاستراتيجية مهمات ومسؤوليات لجنة التدقيق والإمتثال في الوقت الحالي لحين ما تتطلب الحاجة إلى فصل اللجنتين.

ويرأس اللجنة السيد بشر جردانة، وتضم في عضويتها كلاً من السادة:

- أيمن حتاحت، شركة الكربونات الأردنية.
- إيهاب حناوي، شركة أمنية.
- حسين أرخاغة، دار الحكمة.
- سمير مراد، شركة سعيد مراد وأولاده.
- عمر ملحس، بنك الإسكان للتجارة و التمويل.
- هلال أبو زيد، مجموعة روبيكون.

خبراء وباحثو المنتدى:

ويطمح المنتدى، ومن خلال هذه النافذة، إلى توسيع المشاركة، والإفادة من أكبر عدد من الخبراء في دراساته، فبتوفير الفرصة لأصحاب الاختصاص بالتعليق على دراسات المنتدى ومناقشتها، يعزز المنتدى صحة ومصداقية دراساته وأبحاثه ويفعّل الحوار حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تهمّ المواطن الأردني.

فبالإضافة إلى تنوّع خبرات باحثي المنتدى، فقد تنوّعت حصيلتهم العلمية وخبراتهم العملية أيضاً. وجاءت على النحو التالي:

د. حازم رحاحلة

شغل د. حازم رحاحلة منصب المستشار الاقتصادي الأول لدى الأمانة العامة للمجلس الاقتصادي الأعلى في السّعودية، وعمل مستشاراً اقتصادياً لمدير عام مؤسسة الضمان الاجتماعي في الأردن، ومديراً لإدارة الدراسات والتطوير فيها. وكان مستشاراً اقتصادياً لوزارة المالية ووزارة العمل، ومحاضراً في عدد من الجامعات الأردنية. كما عمل مستشاراً أولًا للبنك الدولي في مجال إصلاحات التأمينات الاجتماعية، واستحداث تأمينات البطالة في سورية. كان عضواً في مجلس إدارة صندوق المعونة الوطنية (الأردن). له عدد من الدراسات الاقتصادية المتخصّصة في سوق العمل، والتأمينات الاجتماعية، والإستقرار المالي والأزمات الاقتصادية. وهو حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة دارمشتات للتكنولوجيا في ألمانيا.

السيد راني الخوري

يشغل السيد راني الخوري حالياً منصب مدير عام شركة نحو التميز للاستشارات الاقتصادية والإدارية. وهو خبير اقتصادي، وخبير متابعة وتقييم، كما يمتلك مهارات تحليلية قوية في مجال الأبحاث الاقتصادية، وتحليل تصاميم السياسات الاقتصادية المتعلقة بدول الشرق الأوسط، وبالأخص الأردن. وهو حاصل على درجة الماجستير في علم التنمية الاقتصادية، وتحديداً في منطقة الشرق الأوسط من جامعة لندن (كلية الدراسات الشرقية)، ودرجة البكالوريوس في علم الاقتصاد من الجامعة الأميركية في بيروت، إضافة إلى حصوله على تدريب مهني متخصّص في علم المتابعة والتقييم.

السيد عمار جرار

يشغل السيد عمار جرار حالياً منصب نائب رئيس الفريق لبرنامج الإصلاح المالي الثاني، وهو مشروع تموله الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ويقدّم الدعم للحكومة الأردنية في المجالات المعنية بالشؤون المالية الحكومية. كما يركّز السيد جرار، بشكل خاص، على مجال الطاقة والشراكة بين القطاعين الخاص والعام. ويتمتع السيد عمار بخبرات ومهارات إدارية في مجالات مختلفة من إدارة الموجودات وإدارة وتقييم المشاريع والمخاطر. وكان السيد جرار قد شغل مناصب متعددة في كل من القطاعين: العام؛ والخاص . حاصل على درجة الماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية والأسواق المالية من جامعة ماكغيل في كندا، ودرجة البكالوريس في الاقتصاد من جامعة اليرموك.

السيد محمد عماوي

يشغل السيد محمد عماوي حالياً منصب مدير مشارك في شركة ATA ، وهي شركة استشارية مقرها الرئيسي في عمان متخصّصة بتقديم الدعم للقطاع العام والمؤسسات غير الحكومية في مجال إعداد السياسات الحكومية وحشد التأييد، ومن عملائها: البنك الدولي في واشنطن؛ والوكالة الأميركية للتنمية الدولية؛ ووزارة الصناعة والتجارة الأردنية؛ وجائزة الشيخ خليفة لتميز الأداء الحكومي في الإمارات العربية المتحدة؛ والمعهد الديمقراطي الوطني في الولايات المتحدة الأميركية؛ وهيئة مكافحة الفساد في الأردن؛ وشركة الاتصالات الأردنية (أورانج).
ويعدُّ السيد عماوي من المستشارين والمدربين المتخصّصين في مجال إعداد السياسات الحكومية وتطبيقها وتطوير بيئة الأعمال، ويتمتع بخبرة واسعة تزيد على عشرين عاماً في إدارة التغيّير ومأسّسته داخل المؤسّسات الحكومية والمصاحبة لمشاريع تطوير الأداء المؤسسي الهادفة إلى تحسين تنافسية القطاع الخاص. وقد عمل مع عدد من المؤسّسات الدولية في مشاريع لتطوير بيئة الأعمال وتحسينها في: الأردن؛ والعراق؛ وتركيا؛ وجيبوتي؛ والمملكة العربية السّعودية؛ والإمارات العربية المتحدة؛ والسّودان.

د. مخلد العمري

يعمل حالياً مديراً للسياسات والاستراتيجيات في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ما يعطيه فرصة تخطيط وإعداد الاستراتيجيات الوطنية، إضافة إلى مسؤوليته في تحليل بيانات الفقر، وتعزيز التنافسية، والابتكار، وإدارة بعض المشاريع.
وهو باحث واقتصادي ، يتمتع بخبرة واسعة في مجالات: الاقتصاد؛ والاقتصاد الاجتماعي؛ والتنافسية؛ والإبتكار. وكان لخبرته في العمل مع الحكومة والتعامل مع المانحين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، أكبر الأثر في تمكينه من ناحية الأبحاث والدراسات، والتعامل بوسائل البحث المختلفة. وهو حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من الجامعة الأردنية.

د. يوسف منصور

اقتصادي يتمتع بخبرة أكثر من ٢٥ في مجال الاقتصاد والتنمية والأبحاث. قام بتأسيس شركة الرؤية للاستشارات الاقتصادية والإدارية العام ٢٠٠٤، وهو الرئيس التنفيذي لها. كان د. منصور قد انضم إلى العمل في القطاع العام في السابق ، إذ عمل على إستحداث عدد من الوحدات وفرق العمل، مثل فريق المنافسة الوطني ووحدة تنسيق المساعدات في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، كما تبوأ العديد من المناصب والمراكز الاقتصادية التنظيمية والإدارية خلال سنوات عمله وخبرته، ومنها: مدير هيئة تنظيم قطاع الاتصالات؛ ومدير مؤسسة تشجيع الإستثمار. وهو حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة تكساس، أصدر عدداً من الدراسات، وكتب مجموعة من المقالات المنشورة في مطبوعات محلية وإقليمية حول القضايا الاقتصادية والتنموية المختلفة

نشاط المنتدى:

تنوع نشاط المنتدى خلال العام الأول من عمره، واستطاع خلال الفترة القصيرة العمل على بلورة عدة سياسات و توصيات خرجت من خلال دراسات قام باعدادها وتم عقد لقاءات حوارية بين أعضاء المنتدى وصانعي القرار في القطاع العام وبعض شركات القطاع الخاص.

كما تمركز عمل المنتدى من خلال توفير الدعم الفني للحكومة ولمجلس النواب الحالي، واستطاع المنتدى إرفاد المجلس بمجموعة من التوصيات والسياسات ليصار إلى مناقشة الحكومة فيها، و قد برز نشاط المنتدى في توفير الدعم الفني في مجال التشريعات الاقتصادية كقوانين الموازنة العامة وضريبة الدخل والإستثمار وغيرها.

وقد جاءت دراسات المنتدى وأوراق السياسات على النحو التالي:

الطاقة :

أولاً: تسعير الكهرباء في الأردن.

تدرس هذه الورقة آلية تسعير الكهرباء في الأردن موزعةً عدد من العوامل المؤثرة في فئتين رئيسيتين، أولاهما ذات طابع هيكلي وتتمثل بالدور المحوري لشركة الكهرباء الوطنية كوسيط بين شركات توليد وتوزيع الكهرباء، إضافة إلى تحملها مسؤولية توفير الوقود أيضًا لشركات التوليد.
أما الفئة الثانية من العوامل فتتعلق بآلية تسعير التعريفة الكهربائية المحددة على المستهلك النهائي، والتي تتصف بعدم توافق التعريفة المعلنة مع التكلفة الفعلية لتوليد الكهرباء، من ناحية، ولوجود الدعم البيني، من ناحية أخرى.
كما تعالج الورقة بعض القضايا المطروحة كقضية خسائر قطاع الكهرباء والتي باتت تتراكم منذ عام ٢٠١١ بسبب إتساع الفجوة بين عوائد بيع الكهرباء (إلى شركات التوزيع) وتكاليف شراء الكهرباء (من شركات التوليد). أما القضية الثانية فتتعلق بالدعم البيني الذي تستفيد منه غالبية الشرائح الإستهلاكية عاكساً عدم واقعية التعريفة الكهربائية وذلك اذا ما قورنت بالتكاليف الفعلية لتوليد الكهرباء. وعليه، فمن الضروري تقييم التبعات المالية المترتبة على حالة عدم التوازن التي تعاني منها الدورة الاقتصادية لتوليد الطاقة الكهربائية، والنظر في إمكانية الربط بين تسعير الكهرباء وبين هيكل تكاليف التوليد وبالذات مصادر الوقود.
وتحاول الورقة الإجابة عن أسئلة تدور حول مخاطر إستمرار الوضع الحالي لتسعير الكهرباء هادفة الخروج بمقترحات قابلة التطبيق في المدى المنظور لحل الأزمة، دون اغفال الجوانب التي تتطلب جهودًا في المدى الأطول.

ثانياً: تسعير المشتقات النفطية في الأردن .

تعالج هذه الورقة عملية تسعير المشتقات النفطية في الأردن وطبيعتها في تحقيق العدالة إلى كل من الأطراف المعنية كحكومة و مستهلك ومزود (شركة مصفاة البترول الاردنية). كما تناقش الورقة إمكانية فتح سوق المشتقات النفطية للمنافسة وإستيراد كامل المشتقات النفطية بعد التكرير ودوره في تخفيض أسعار المشتقات النفطية. كما تراجع الورقة طبيعة الضرائب التي تفرضها الحكومة على المشتقات النفطية محاولةً الوصول إلى التسعير النهائي لها شاملاً الكلف على المصفاة من نقل وتخزين. كما تدرس الورقة هوامش الربح المحقق لمصفاة البترول وتعتبره مبالغاً فيه. وتوصلت الورقة إلى أن معالجة الإختلالات والوصول بالتكاليف المرتبطة بهذا القطاع إلى مستوياتها الطبيعية، من شأنها تمكين المستهلكين من الحصول على المشتقات النفطية بأسعار تنخفض بشكل ملحوظ عن مستوياتها الحالية.

ثالثاً: أزمة الطاقة في الأردن : أسباب وحلول مقترحة.

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على أزمة الكهرباء الحالية في الأردن من خلال تقديم حقائق وأرقام عن قطاع الكهرباء في المملكة. وتوفر الورقة حقائق عن هيكل قطاع الكهرباء في الأردن والمشاكل التي يعاني منها، كما تسعى الورقة إلى تقديم توصيات للخروج من الأزمة.

رابعاً: مبادئ موجهة لسياسات الطاقة.

تعتبر الورقة أزمة الطاقة في الأردن من القضايا المهمة التي تواجه المجتمع الأردني؛ و تشير إلى تكلفة إستيراد الطاقة في الأردن والتي قدرت بـ ٤,٧٥ مليار دينار في عام ٢٠١٢ أو ما يوازي ٢٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. يستورد الأردن ما يقارب ٩٨ ٪ من إحتياجاته ولذلك يعتبر من الدول الفقيرة في مصادر الطاقة .كما يصنف الأردن في المرتبة قبل الأخيرة على مستوى أمن الطاقة، حيث تدنوه دولة إثيوبيا فقط.

تعرف الورقة أمن الطاقة بأنه الإدارة الفاعلة لمصادر الطاقة من الداخل والخارج وموثوقية البنية التحتية للطاقة وقدرة الشركات العاملة في قطاع الطاقة على تلبية الطلب الحالي والمستقبلي تضع هذه الورقة المبادئ الرئيسية التي يجب أن تتمحور حولها أي سياسة للطاقة، و تعرض المبادئ الموجهة لسياسة الطاقة، كما تسعى الورقة إلى إقتراح بعض التشريعات في قطاع الطاقة.

الإستثمار :

أولاً: مبادئ موجهة للسياسة العامة للاستثمار:

ترجمةً لرؤى المنتدى بضرورة تكثيف جهود تشجيع الإستثمار وصولاً إلى تعزيز التنمية الإقتصادية، وتحقيق التنمية المستدامة، تم العمل على إعداد ورقة تشمل المبادئ الموجهة للسياسة العامة للإستثمار.

بنيت هذه الورقة على ورقة «إطار السياسة العامة للإستثمار» الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية. "OECD"

وتطرح الورقة ثلاث مبادئ تحكم السياسة العامة للإستثمار وهي: تعزيز منظومة وشفافية السياسات المعنية بالإستثمار، تعزيز بيئة الأعمال، و تقوية البنية التحتية وتحسين نوعية رأس المال المتوفر في الإقتصاد بكافة أنواعه.

وتخلص الورقة إلى أن أي جهاز أو منظومة تهدف إلى تعزيز الإستثمار يجب أن تضمن تناسق و توافق السياسات المختلفة المعنية بالإستثمار، وأن تعزز من الشفافية والمساءلة في القطاعين الخاص والعام، ويجب على الجهاز الحكومي أن يقيِّم بإنتظام ويحدِّث بشكل مستمر السياسات المعنية بالإستثمار توافقاً مع متغيرات الاقتصاد المحلي والإقليمي والعالمي.

ثانياً : المبادئ الموجهة لقانون الإستثمار.

تهدف هذه الورقة إلى إيضاح المبادئ العامة التي يجب أخذها بعين الإعتبار عند صياغة قانون الإستثمار لأهميتها في تطوير البيئة الإستثمارية اللآزمة لرفع جودة ونوعية وحجم الإستثمار من أجل تعظيم منافعه على الاقتصاد الوطني. تطرح الورقة ثلاثة مبادئ من الواجب توفرها في قانون الإستثمار: وهي تعزيز الشفافية في القطاع العام، صون حقوق الملكية، وعدم التمييز بين المستثمرين بكافة الأشكال.

وبتوفير المبدأ الأول ترى الورقة أنه يجب على أي دولة أن تسعى جاهدةً إلى تحقيق مناخ إستثماري يشجع على الإستثمار من خلال تعزيز الشفافية في كافة الأعمال المتعلقة بالإستثمار. وإعتبرت الورقة شفافية المعلومات المتعلقة بالوسائل التي تعمل من خلالها الحكومة في تطوير تشريعات و نظم و تعليمات تحكم عملية الإستثمار من أهم العوامل المؤثرة في عملية إتخاذ القرار الإستثماري حيث تبرز أهمية الشفافية والقدرة على التنبؤ عند الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تميل لمواجهة تحديات خاصة لدخول الاقتصاد الرسمي.

أما من خلال طرح مبدأ صون الملكية، تبرز أهمية حماية وصون حقوق الملكية للمستثمرين من خلال دورها الأساسي في توفير بيئة مشجعة للإستثمار. حيث أن صون هذه الحقوق عرف بإرتباطه القوي مع التنمية الاقتصادية. يطبق هذا المبدأ في أربع طرق: صون حقوق الملكية المادية، صون حقوق الملكية الفكرية، ضمان إلزامية العقود، والتعويض العادل الناتج عن عملية الإستملاك.

ومن خلال التركيز على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين تجد الورقة ضرورة تطبيقه في السياسة الإستثمارية من خلال عدم التمييز بين المستثمرين في جنسياتهم . وترى أيضاً أنه في عديد من الدول هناك تميز بين المستثمرين المحليين والأجانب مما يعتبر من أسباب تدني الكفاءة الإقتصادية. فالمنطلق الأساسي لعدم التمييز هو المعاملة المتساوية لكافة المستثمرين في كل مراحل الإستثمار (إبتداءً بالقانون وإنتهاءاً بتحصيل الأرباح). كما توصي الورقة بضرورة السماح للمستثمرين غير المقيمين بإقامة فروع لشركاتهم أو بمشاركة مشاريع محلية حسب شروط تماثل الشروط المطبقة للمستثمرين المقيمين.

النظام الضريبي:

أولاً:النظام الضريبي في الأردن.

تخلص الورقة إلى أن الأهداف الضريبية تتمحور حول الجوانب المالية والاجتماعية والاقتصادية المتمثلة بتأمين إيرادات دائمة من مصادر داخلية لخزينة الدولة، وتحقيق مجموعة من الغايات الاجتماعية الهامة، إلى جانب تحقيق إنعكاسات إيجابية على الإستهلاك والإنتاج والإدخار والإستثمار، فإنه لا بد من بلوغ الفعالية القصوى للنظام الضريبي وذلك عبر إحترام المبادئ الموجِّهة للنظام الضريبي. كما تحدد الورقة المبادئ الموجِّهة للنظام الضريبي بإعتماد خمس ركائز أساسية تتمثل في:

١) العدالة الاجتماعية حيث تعتبر الورقة العدالة من أهم خصائص النظام الضريبي الأمثل والفعال، حيث تقوم العدالة الاجتماعية على التوزيع العادل للأعباء الضريبية بين أفراد المجتمع والشركات حسب مقدرتهم على الدفع. كما تسعى الأنظمة الضريبية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوازن بين ضرائب الإستهلاك والدخل. ويكون العبء الضريبي تصاعدياً؛ أي أن ترتفع النسبة المئوية للضريبة مع إرتفاع الدخل، وأن لا تتجاوز مقدرة المكلفين على الأداء وحاجة الدولة إلى المال.
٢) تعظيم التنمية الاقتصادية حيث أن الهدف الأساسي لأي قانون ضريبي يتمحور حول توفير دخل كافٍ للحكومة من الضرائب تمكنها من تقديم الخدمات العامة والحماية الاجتماعية بحيث يؤدي التوازن بين الضريبة والخدمات إلى تحفيز ودفع عجلة التنمية من خلال تعزيز تنافسيتها. على الدولة العمل على تعزيز ثبات القوانين الضريبية لأهمية ذلك في تعزيز إستقرار البيئة التشريعية الداعمة للإنتاج، وبالتالي الحد من إرباك العملية الإستثمارية والإنتاجية.
٣) الشفافية والكفاءة والسهولة في التطبيق بحيث يكون الهيكل الضريبي بسيطاً لتسهيل الإدارة الضريبية وتعزيز كفاءة التحصيل، مما يحد بالتالي من معدلات التهرب الضريبي ويحفز الأعمال الصغيرة على الإنضمام لسوق العمل وبالتالي يسهل على أصحابها الحصول على التمويل. كما يفترض أن تكون البنود القانونية الضريبية مفصلة وواضحة وغير قابلة للتأويل أو التفسير من قبل موظفي الضريبة، مما يقلص من فرص الفساد، وأن تكون الإجراءات الخاصة بتطبيق الضريبة محددة بأنظمة، وغير خاضعة لقرارات إدارة دائرة الضريبة وأن تكون جميع الإعفاءات الضريبية محددة بالتشريعات.
٤) توازن الإيرادات الضريبية مع الخدمات العامة المقدمة بحيث يتناسب مستوى الخدمات العامة التي تقدمها الدولة مع الإيرادات الضريبية المحصَّلة، مع عدم تجاوز مقدرة المكلفين على الأداء وحاجة الدولة إلى المال.
٥) لا تفرض ضريبة دون تمثيل يخضع أي تعديل على النسب الضريبية أو الرسوم لقانون وليس لنظام، وذلك من مبدأ أن لاتفرض ضريبة دون تمثيل؛ حيث ينص الدستور الأردني على أن «لا تفرض ضريبة أو رسم إلا بقانون»، والقانون يقره البرلمان الممثل للشعب.

ثانياً: الرأي والتغذية الراجعة للقطاع الخاص حول مشروع قانون ضريبة الدخل لعام ٢٠١٣

تلخص هذه الورقة أبرز ما جاء من مقترحات مقدمة من القطاع الخاص لتعديل مشروع قانون ضريبة الدخل لعام ٢٠١٣ وأهم الإقتراحات لتحفيز الاقتصاد في المملكة في هذه المرحلة. تندرج هذه مقترحات تعديل مشروع قانون ضريبة الدخل لعام ٢٠١٣ تحت ثلاث مبادئ رئيسية للنظام الضريبي الامثل وهي تحقيق العدالة الاجتماعية، تعظيم التنمية الاقتصادية، وتحقيق الشفافية والكفاءة والسهولة في التطبيق. كما تلخص الورقة مقترحات القطاع الخاص لتحفيز النمو الاقتصادي في الأردن.

وقد جاءت الورقة بتكليف من معالي وزير الصناعة وبالتعاون مع المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية.

ثالثاً: ورقة حول مشروع قانون الضريبة لعام ٢٠١٣

تأتي ورقة المنتدى حول مشروع قانون الضريبة شاملة للمبادئ الأساسية الواجب توفرها في القانون، تشمل الورقة القواعد والأسس الدستورية التي يجب إتباعها في القانون. كما تضمنت الدراسة تلخيص لما تحاول الأنظمة الضريبية تحقيقه بإيجاز مع وضع المبادئ العامة المعنيّة بالاضافة إلى إيضاح الحقائق حول قانون الضريبة ومدى إرتباطه بالمبادئ العامة وبيان أثره على إجمالي عبء الديون، والهياكل التحفيزية، والتصاعدية..الخ. (وتشمل الورقة أيضاً بعض المقارنات الدولية. كما تظهر الورقة أن الضريبة التصاعدية تنطبق بشكل جيد على الأفراد ولكن ليس على الشركات في حالة الضريبة التصاعدية عليها) بما تخلقه من حوافز ضد نموها والتي تحفز بذلك إلى إنقسامها.

المالية العامة:

أولاً: أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي:

تنظر الورقة بدايةً على العوامل التي أثرت على الإنفاق الحكومي وتلخصها بعدم القدرة على إعادة هيكلة القطاع العام بالصورة الفعّالة، وإصلاح شبكة الأمان الاجتماعي مما أثر على برامج تعزيز الإصلاح المالي وذلك من خلال إرتفاع فاتورة الأجور، وزيادة قيمة الدعم الحكومي المقدم لبعض السلع والخدمات وخصوصاً تمويل فاتورة الطاقة في السنتين الأخيرتين بعد عملية إنقطاع الغاز المصري بسبب الأجواء السياسة في المنطقة أو ما سمي بتداعيات الربيع العربي، إضافة إلى وجود بعض أنواع التحويلات التي أدت إلى زيادة العجز المالي والتقليل من المصادر المالية المتاحة للإستثمار الرأسمالي العام.

وتعزي الورقة أسباب تطور الإنفاق الحكومي إلى الزيادة في فاتورة الأجور والتقلبات في فاتورة الدعم الإستهلاكي. حيث زادت فاتورة الأجور (تعويضات العاملين وتعويضات العسكريين) في الأعوام السابقة بنسبة تجاوزت معدلات النمو الحقيقي في المملكة خاصة في بداية عام ٢٠٠٦. وترى الورقة أنه وبالرغم من أن الحكومة قد أقرت سياسة وقف التعيين وملء المناصب الشاغرة فقط، ألا أن وجود بعض الإستثناءات في بعض القطاعات كالتعليم والصحة أدت إلى التقليل من فاعلية تطبيق هذه السياسة وإرتفاع فاتورة الأجور.

ثانياً: الموازنة العامة .

تعتبر الورقة الموازنة العامة بأنها أهم وثيقة تُعبر عن سياسة الدولة المالية ومن أهم وثائق التنمية في أية بلد، فالموازنة العامة ليست مجرد أرقام، بل هي تقديرات وحسابات دقيقة وعلمية مبنية على إفتراضات سليمة ومنطقية تقوم من خلالها إدارة البلاد وعملية التنمية. كما تعتبرها الورقة من العوامل الرئيسية وراء أية إنجازات وعقبات تنموية بحيث أدى تطور مفهوم الدولة إلى أن تكون دولة منتجة إلى تزايد أهمية الإيرادات والنفقات العامة فأصبح من المؤكد أن الموازنة العامة هي أداة من أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم محددات الرفاه الاجتماعي ومستوى المعيشة في أية بلد.

وتهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على الموازنة العامة في الأردن وعملية إعدادها وإقرارها وتنفيذها ومتابعتها. وتتطرق الورقة إلى ذكر وتفسير مُفصل لكل من مراحل دورة الموازنة والجدول الزمني المتعلق بجميع الخطوات ومن ثم يتم البحث عن كيفية الأداء الفعلي لإعداد وإقرار وتنفيذ ومراقبة عملية الموازنة في الفترة الماضية وأخيراً يتم طرح التوصيات المستمدة من هذاالبحث ومن بحوث مؤسسات دولية متعلقة بأفضل الممارسات بخصوص عملية الموازنة وشفافيتها.

ثالثاً: من يمول الموازنة العامة ؟

نظراً لوجود الإنطباعات والإختلاف في وجهات النظر حول موضوع تمويل الموازنة وحيث أن هناك من يرى أن المشكلة لا تقتصر فقط على مصادر تمويل الموازنة وأوجه إنفاقها، وإنما في قدرتها على إعادة توزيع الدخل والمنافع بعدالة أكبر بين شرائح المجتمع.

قام المنتدى بإعداد ورقة حول تمويل الموازنة آملاً في البحث عن إجابات واضحة لعدد من التساؤلات التي قد تسهم بدورها في إزالة اللغط القائم حول الأعباء التي تلقيها الموازنة العامة للدولة على جيوب المستهلكين والمنتجين على حد سواء والخروج بإنطباع عام حول مدى العدالة التي تحيط بالسياسة التمويلية للموازنة العامة. وقد شمل البحث محوريين أساسين، الأول يتمثل في مدى صحة الإنطباعات والهواجس التي تعتبر أن الاقتصاد الوطني يحمل من الرسوم والضرائب والأشكال الأخرى من المساهمات ما يتجاوز طاقاته وقدراته؟ والثاني يتعلق بالبحث بشكل أساسي فيما اذا كانت أعباء وكاهل المصادر التمويلية للخزينة العامة تتوزع بعدالة وبالشكل المناسب والمطلوب على الشرائح المختلفة للمجتمع.

الاقتصاد الأردني:

منطلقات اقتصادية للسياسة العامة:
يتوجب على أي سياسة اقتصادية أن تحمل في طياتها أهداف ومبادئ موجهة تهدف إلى تنمية الاقتصاد الوطني. توضح هذه الورقة أهم المبادئ الموجهة للسياسات الاقتصادية حسب الإجماع العالمي. وقد حددت الورقة المبادئ التالية:
١) التوظيف الكامل للقوى العاملة.
٢) سياسات مالية حصيفة ومحفزة للنمو الاقتصادي.
٣) تعظيم الكفاءة الاقتصادية.
٤) تعظيم العدالة الاقتصادية.
٥) تعظيم الحرية الاقتصادية.
٦) تعظيم الإستقرار الاقتصادي.
٧) تحقيق الإستدامة البيئية.

القطاع الخاص:

أولاً: مقترحات القطاع الخاص لتحفيز الاقتصاد الأردني:

شملت الدراسة المشتركة مع المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية جزء متعلق برأي القطاع الخاص ومقترحاته لتحفيز الاقتصاد الأردني. وصنفت الدراسة الفئات التالية كمواضع يجب تقديم النوصيات والمقترحات من ضمنها.
أ. جذب الإستثمارات وتحسين البيئة الإستثمارية وإتباع سياسات توسعية.
ب. توسيع القاعدة الضريبية وخفض التهرب الضريبي من خلال التطبيق الفعال للقانون.
ت. المراجعة الشاملة للإتفاقيات الاقتصادية الدولية التي يرتبط الأردن بعضويتها من أجل تعزيز مدى الإستفادة منها، وخاصة ما يتعلق ببنود قواعد المنشأ التي تشكل عائقا رئيسا في نمو الصادرات الوطنية إلى دول الإتفاقيات (الإتحاد الأوروبي).

تعرض الدراسة بعض المحاور محاولةً تزكية بعض الإجراءات والبرامج الرئيسية المطلوبة من ضمنها، و كانت المحاور مثار النقاش في الدراسة كالتالي: السياسات الصناعية، التشريعات الضريبية والإستثمارية، العطاءات الحكومية، تسهيل الحصول على التمويل المنافس ودعم الصادرات وتشغيل العمالة الأردنية، الترويج للصناعة الوطنية، تطوير الموارد البشرية وأخيراً محور الإهتمام بالتنمية الاقتصادية للقطاعات الغير تقليدية والواعدة والتركيز على التنمية الاقتصادية في المحافظات والمناطق الفقيرة.

ثانياً: التحديات التي تواجه إنشاء المشاريع الصغيرة في الأردن

تهدف هذه الدراسة إلى دعم الإستثمارات الجديدة والتي بدورها تحفز الاقتصاد الوطني وتسهم في تخفيض مستوى البطالة من خلال تحديد المصاعب والعقبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمشاريع قيد الإنشاء في الأردن.
تسهم هذه الدراسة في تحديد بعض الأسئلة الرئيسية والواقعية لغاية الوصول إلى ومحاورة عدد من أصحاب العمل من أجل البدء بعمليات حديثة وبسيطة غايتها تحسين الإطار التنظيمي لمؤسسات القطاعين العام والخاص والتي بدورها ستدعم قطاع المشاريع الصغيرة في الأردن.

كما تقترح الدراسة تطبيق بعض المعايير لتطوير المشاريع حديثة الإنشاء كتقديم مبدأ «السكوت يعني الرضا/الموافقة» وتبني نظام اللاّحق بدلاً من السابق وتبسيط هيكل الرسوم وتفعيل مبدأ المكتب الصغير- المكتب المنزلي وتسهيل الوصول إلى التمويل بالإضافة إلى معايير أخرى تتعلق بالإجراءات والتراخيص.

أنشطة المنتدى :

تعزيزاً لأهمية التواصل مع الأعضاء وإيماناً من المنتدى بضرورة التحاور مع أصحاب القرار والمعنيين من شركاء في جمعيات قطاعية مماثلة أو باحثين وقادة رأي في المواقع المختلفة قام المنتدى بعقد سلسلة من النشاطات تمحورت حول إبراز بعض القضايا الاقتصادية التي يعنى بها المواطن الأردني، وتوزعت نشاطات المنتدى على النحو التالي:

أولاً : الملاحظات

استطاع المنتدى وخلال فترة قصيرة من عمله تتويج نفسه كأحد أبرز مقدمي المشورة لأعضاء في مجلس النواب بالإضافة إلى بعض الوزارات التي تعنى بالشأن الاقتصادي، وقد عمل المنتدى الفترة الماضية على إعداد التالي:

- تعديلات على مشروع قانون الضريبة والتي تم إعتمادها من قبل وزارة المالية وإقرارها من قبل مجلس الوزراء. وقد ركز المنتدى ومن خلال تعديلاته على إدراج مبدأ عبء الإثبات الضريبي والذي جاء منسجماً مع مقترحات القطاع الخاص.
- تقديم الدعم الفني حول سياسات الإستثمار لأعضاء لجنة الاقتصاد والإستثمار في مجلس النواب وإقتراح تعديلات على مشروع قانون الإستثمار.
- تقديم الدعم الفني لوزارة المالية حول تحليل الأثر لنسب الضرائب المفروضة على إختلافها من أجل اتخاذ قرارات حصيفة حولها بإعتماد معايير الأداء المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي ووفقاً لإتفاقية الحكومة مع الصندوق.
- تقديم مقترحات لتحفيز الاقتصاد الاردني بطلب من معالي وزير الصناعة و التجارة.
- إعتماد مجموعة من السادة أعضاء مجلس النواب للمبادئ التوجيهية الصادرة عن المنتدى حول تشريعات الإستثمار والضريبة بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية والإستثمارية.
- ردود على خطابات الموازنة لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، تم تسليمها إلى السادة النواب.
- دعم فني للسادة النواب حول أهمية وآليات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن.

لقاءات المنتدى :

- **لقاء مع اللورد ديفيد جونز**

في أول نشاط مفتوح مع أعضاءه، عقد منتدى الاستراتيجيات الأردني لقاءاً مفتوحاً مع اللورد ديفيد جونز بتاريخ ٦ أيار٢٠١٣، بحضور أعضاءه ونخبة من الرواد والمهتمين وسعادة السفير البريطاني في عمان.

و هدف اللقاء إلى التعريف بدور إتحاد الصناعات البريطاني والذي ترأسه اللورد جونز لمدة ست سنوات حيث تطرق إلى مهام إتحاد الصناعات البريطاني، وكيف استطاع أن يضم في عضويته أكثر من ٢٤٠ منشأه، إضافة إلى طبيعة العلاقة التي تربط الاتحاد مع الحكومة البريطانية
كما تحدث عن التغيرات الاقتصادية في العالم، وأشار إلى تنامي دور كل من الصين وروسيا والهند الاقتصادي والتنافسي في ظل التحول إلى نظام متعدد بدلاً من النظام الأحادي والذي كانت تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

من جانبه عرض رئيس المنتدى د. عمر الرزاز اللقاء فكرة المنتدى وأبرز أهدافه، مشيراً إلى الغاية من إنشائه في ظل الظروف الاقتصادية التي يمرّ بها الأردن وضرورة إعطاء القطاع الخاص فرصة للتشارك في صنع القرارات. كما تطرق د. الرزاز إلى المبادئ التي قام عليها المنتدى، مؤكداً على ضرورة الإلتزام بها من قبل الأعضاء والراغبين في الإنتساب إلى المنتدى.

يذكر أن اللورد جونز عمل وزير دولة لشؤون التجارة والإستثمار، ويعمل حالياً مستشاراً لعدة جهات بريطانية ودولية بالإضافة إلى رئاسة مجلس إدارة عدة شركات في قطاع السيارات والنقل.

• حوار مع الرئيس التنفيذي لمجموعة فيرفاكس الأميركية حول حوكمة الشركات

إستضاف منتدى الاستراتيجيات الأردني في جلسة حوارية بتاريخ ١٢ حزيران ٢٠١٣ مايكل هيرشمان، الرئيس التنفيذي لمجموعة فيرفاكس الأميركية، حيث أشار إلى أن الأردن يعتبر في طليعة الدول في المنطقة في اتخاذ نهج شمولي في مكافحة الفساد والمسائل المتعلقة بالشفافية والمساءلة والتقاضي والأمن، مشيراً إلى قيام الأردن بإجراء إصلاحات مهمة، بالرغم من أن الأصعب ما يزال أمامه وهنالك الكثير لإنجازه مستقبلاً.

وأكد هيرشمان، وهو أحد مؤسسي منظمة الشفافية الدولية، على أن الدور الأكبر يقع على كاهل القطاع الخاص في مجال تعزيز الحوكمة والضغط على الحكومات بإعتماد آليات عطاءات عامة شفافة ونزيهة. كما شدد على أهمية التشاركية بين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق أفضل مبادئ الرقابة والإمتثال ضارباً مثال عن ماليزيا ومشاركة أفراد للشركات الكبرى لضمان رقابة أعمالها. كما تطرق إلى دور الشركات الكبرى وكجزء من مسؤوليتها الاجتماعية في تشجيع ودعم منظمات المجتمع المدني التي تهدف إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة.
وأضاف السيد هيرشمان أن مكافحة الفساد تحتاج عادة إلى فترة من الزمن ولا يمكن ضمان نجاحها وتحقيق الشفافية والمساءلة والحكم والتقاضي والأمن، إلا من خلال خطوات جدية ومأسسة حقيقية لهذه العملية. كما شدد على أهمية البدء بتعليم ثقافة النزاهة والشفافية منذ الصغر كجزء من الثقافة التي تعلم للأطفال في المنازل والمدارس، وعلى ضرورة إعطاء سلطة للإعلام وخصوصاً الاجتماعي منه لكشف الفساد.
والسيد مايكل هيرشمان هو خبير دولي في الأمور المتعلقة بالشفافية والمحاسبة والحوكمة، وقد تم الإستفادة من خبراته من قبل العديد من الحكومات والشركات الكبرى والمؤسسات المالية العالمية في مجال الحوكمة والشفافية والأخلاقيات المهنية. ويعرف عن السيد هيرشمان بأنه أحد أكثر مائة شخص مؤثرة في مجال مهنية وأخلاقيات الأعمال على المستوى العالمي منذ عام ٢٠٠٨، بحسب قائمة يصدرها معهد إيثيسفير.

• لقاء السادة نواب مجموعة «مبادرة « مع السيد ستيوارت جيلمان

نظم المنتدى لقاءاً بين مجموعة من السادة النواب في مجموعة «مبادرة» والسيد ستيوارت جيلمان الشريك الرئيسي في مجموعة النزاهة العالمية بتاريخ ٨ تشرين الأول من عام ٢٠١٣. وهدف اللقاء والذي عقد في مجلس النواب إلى تعريف السادة النواب بأهمية الدور التشريعي والرقابي المناط بهم وخصوصاً في مكافحة الفساد والتأثير على الحكومة لإعتماد منظومة نزاهة تهدف إلى الحد من الفساد بكافة أشكاله. كما تطرق السيد جيلمان إلى أبرز الإنجازات الدولية في مجال مكافحة الفساد وضرورة إتباع بعض الأساليب الحديثة على مستوى الشركات وصولاً إلى تطبيقها على المستوى الوطني.

بدورهم ثمن السادة النواب عقد هذا اللقاء كجزء من التعاون القائم بينهم وبين المنتدى، وقاموا بإطلاع السيد جيلمان على أبرز توجهاتهم لتضمين القوانين مواد تحد من الفساد وتعزز من قيم النزاهة.
والسيد ستيوارت جيلمان، أكاديمي حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ميامي وعمل سابقاً كدبلوماسي في منظمات عديدة تابعة للأمم المتحدة. كما يعتبر أحد المتخصص في بناء أنظمة مكافحة الفساد في العالم وله عدة كتب منشورة في الادارة العامة والسياسات ومكافحة الفساد ومؤشرات النزاهة.

• عشاء عمل مع اللورد عمدة مدينة لندن وبارونة مدينة ياردلي

شارك أعضاء المنتدى في مأدبة عشاء أقيمت في منزل السفير البريطاني في عمان بتاريخ ١٩ تشرين الأول من عام ٢٠١٣ بمناسبة زيارة اللورد روجر غيفورد عمدة مدينة لندن والبارونة أستيل موريس، وزيرة التربية والتعليم السابقة في المملكة المتحدة.

وإعتبر اللقاء فرصة للتعريف بالمنتدى وإبراز نشاطه، كما تم تبادل وجهات النظر حول دور منظمات المجتمع المدني في رفد الدول بالمقترحات والسياسات التوافقية.

• لقاء الأعضاء لمناقشة تطور سير الأعمال

عقد منتدى الاستراتيجيات الأردني اجتماعاً لأعضاءه, وذلك يوم الأحد الموافق ٣ تشرين الثاني ٢٠١٣ وذلك بهدف مناقشة تطور سير الأعمال فيه.

وتضمن اللقاء الذي حضره أكثر من مائة ممثل عن مختلف الشركات وجمعيات الأعمال عرضاً عن تطور أعمال المنتدى منذ تأسيسه وخاصة الأمور المتعلقة بالدراسات التي قام المنتدى بإعدادها وخصوصاً حول الإصلاح الضريبي. وقد إستهل د. عمر الرزاز، رئيس الهيئة الإدارية، اللقاء بإعطاء السادة الأعضاء نبذه عن المنتدى و رؤيتة وأهدافه المنتدى مشيراً إلى أهداف منتدى الاستراتيجيات الأردني الرئيسة والمتمثلة في دعم قطاع خاص قوي يحقق الأرباح، ويشغل الأردنيين، ويدفع إلتزاماته من الضرائب ويدعم النمو الاقتصادي الشامل في الأردن .
بدورها قامت د. ربا جرادات المدير التنفيذي للمنتدى بإطلاع الأعضاء والحضور على أبرز إنجازات المنتدى والخطط المستقبلية له وخصوصاً في مجال توعية المواطنين.

• جلسة حوارية مع الفريق الاقتصادي الوزاري حول بيئة الأعمال

على هامش لقاء الأعضاء والذي عقد بتاريخ ٣ تشرين الثاني ٢٠١٣ تم إستضافة كل من وزير المالية، ووزير العمل والسياحة ووزير التخطيط والتعاون الدولي، بالإضافة إلى أمين عام وزارة الصناعة والتجارة وذلك لمناقشة نتائج دراسة بيئة الأعمال في الأردن التي أعدها المنتدى.

وعرضت نتائج الدراسة والتي أظهرت قصور الأداء الحكومي في توفير المعلومات اللآزمة للمستثمرين عن الإجراءات الحكومية، والإفتقار إلى المرونة في سياسات التوظيف، و تضائل عدد النساء العاملات بالإضافة إلى ضعف خبرة ومهارة القوى العاملة. وقد أبرزت الدراسة التصنيف المتدني للأردن في مؤشر حماية المستثمر والتغييرات المستمرة في التشريعات الضريبية، خاصة في معدلات الضرائب غير المحفزة للمستثمرين الأجانب والمحليين للإستثمار أو إعادة الإستثمار إلى الأردن. ولدى فتح باب النقاش مع الحضور أبدى السادة الوزراء ملاحظاتهم على الدراسة وتم الإجابة على أسئلة الحضور حول الوضع الاقتصادي والمالي للحكومة.

وبعقد هذا اللقاء تفعيل لسياسة المنتدى بإعطاء أعضاءه والمهتمين فرصة للحوار الفعال للوصول إلى سياسات توافقية في مختلف المجالات. فيهدف المنتدى إلى توفير منصة نقاش مع القطاع العام وصناع القرار تستند إلى الوقائع بهدف زيادة الوعي وتعزيز مستقبل الاقتصاد الأردني، وتطبيق أفضل الممارسات وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في عملية صنع القرار .

• مجموعات تركيز حول الإجراءات الحكومية وتأثيرها على تنافسية قطاع الأعمال

عقد المنتدى مجموعات تركيز في الفترة ما بين ١٨-٢١ تشرين الثاني ٢٠١٣ في مقره في عمان.
وهدفت اللقاءات إلى مناقشة بعض الإجراءات الحكومية وتأثيرها على بيئة الأعمال وتنافسية الاقتصاد الوطني. و شارك في الجلسات مجموعة من أعضاء المنتدى بالإضافة إلى ممثلين عن بعض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
وقد أبرز الحضور المشاكل التي تعاني منها بيئة الأعمال في الأردن بحيث جاءت على النحو التالي: التراخيص واجراءات الحصول عليها، الحصول على الائتمان، الجمارك، النظام الضريبي، العمالة، إجراءات الإفلاس والإعصار وأخيراً غياب الحماية للمستثمرين.

• لقاء بين وزير المالية وبعض أعضاء مجلس النواب

عقد منتدى الاستراتيجيات الأردني في الأول من كانون الأول عام ٢٠١٣ اجتماعاً بين وزير المالية، د. امية طوقان، وأعضاء من مجلس النواب يمثلون ست لجان برلمانية مختلفة بما فيها الاقتصاد والإستثمار والسياحة والطاقة. وهدف الاجتماع إلى خلق بيئة للحوار الفاعل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حول تشريعات الإصلاح الاقتصادي المقترحة من قبل الحكومة. وجاء الاجتماع بعد سلسلة من الأنشطة الأخرى تم ترتيبها بشكل منفصل ومسبق للمساهمة في بناء أساس قوي لكلا الطرفين وخلق جو لمناقشة منتجة للقوانين المقترحة.

وأكد ممثلو المنتدى على توظيف موارده لتقديم المشورة البرلمان والحكومة على حد سواء، وفي الوقت نفسه خلق فرصة للقطاع الخاص للتعبير عن آرائه حول التشريعات المقترحة. كما ركز ممثلو المنتدى على إيمانه في الحوار البناء بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ودور الحوار المبني على الأدلة في عملية صنع القرار الاقتصادي. وقد رحب أعضاء مجلس النواب بهذه الفرصة.

• اجتماع مع ممثلي دول الاتحاد الاوروبي وبعثة الاتحاد في عمان

إستجاب المنتدى لدعوة بعثة الاتحاد الأوروبي في عمان للقاء دبلوماسيين يمثلون الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتاريخ ٩ كانون الأول ٢٠١٣، لاعطائهم لمحة عامة عن المنتدى وأعماله وإنجازاته الأخيرة.
و تم تقديم عرض عن فكرة المنتدى وأهدافه وأبرز الأنشطة التي يقوم بها، حيث أظهر ممثلو الدول الأوروبية إهتماما كبيراً في العمل المشترك مع المنتدى والمساهمة في العمل على إصلاح التشريعات الاقتصادية ومناخ الإستثمار، مؤكدين أن مبادرة مثيلة بالمنتدى ضرورية وطال إنتظارها في الأردن لدفع مسيرة الإصلاح إلى الأمام. كما أشادوا بدور المنتدى في زيادة وعي المواطنين في الأردن حول القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والإصلاح، وضرورة تحسين بيئة الأعمال.
وكان اللقاء قد جمع أكثر من ١٥ دبلوماسي ومفوض تجاري من مختلف البلدان في الاتحاد الأوروبي.

• اجتماع بين بعثة صندوق النقد الدولي واللجنة المالية ولجنة الاقتصاد والإستثمار في مجلس النواب

بترتيب من منتدى الاستراتيجيات الأردني عقد اجتماع بين اللجنة المالية ولجنة الاقتصاد والإستثمار في مجلس النواب مع ممثلين عن صندوق النقد الدولي (IMF) برئاسة السيدة كريستينا كوسيتال، رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي إلى الأردن. إنتهز السادة النواب فرصة اللقاء لتسليط الضوء على العمل الهام الذي يقومون به بالتعاون مع المنتدى، كما أوضح النواب للبعثة أيضا نية الحكومة تعديل ٤٦ قانوناً تتعلق بالتشريعات الاقتصادية والإستثمار.

وأطلع السادة النواب البعثة على خططهم للعمل على زيادة كفاءة نظام ضريبة الدخل، وحماية الطبقة المتوسطة والمواطنين ذوي الدخل المنخفض.
وأعربت السيدة كوستيال عن إمتنانها للحفاوة التي يلقاها ممثلو صندوق النقد الدولي، مقدمة موجز عن التحديات التي يواجهها الاقتصاد الأردني والدور الإستشاري لصندوق النقد الدولي. كما أثنت على جهود الحكومة الأردنية في إدارة الأزمة الاقتصادية والشجاعة في إتخاذ بعض القرارات الصعبة لحماية الاقتصاد الأردني وتعزيز الإزدهار.
وجدد الحضور تقديرهم لدور المنتدى بإعتباره مؤسسة بحثية مستقلة وهيئة إستشارية تقدم المشورة التوافقيه الحصيفة للبرلمان.

• جلسات تشاورية مع السادة النواب:

طلبت لجنة الاقتصاد والإستثمار في مجلس النواب من منتدى الاستراتيجيات الأردني تقديم مقترحات حول مشروع قانون الإستثمار ومناقشة هذه التعليقات مع الحكومة الأردنية ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة، ودائرتي الجمارك وضريبة الدخل والمبيعات ومؤسسة تشجيع الإستثمار.
وفي جلسات مشتركة مع السادة أعضاء اللجنة إمتدت في الربع الأخير من عام ٢٠١٣، تم مناقشة خطط الحوافز الإستثمارية، وتبسيط التشريعات ومسؤولية الحكومة تجاه المستثمرين المحليين والدوليين، وحماية المستثمرين الحاليين والحد من البيروقراطية في التعاملات.

كما تم التأكيد خلال الاجتماعات على الأثر الهام للقطاع الخاص في الإزدهار الاقتصادي وعلى أهمية مشاركته في المناقشات حول قانون الإستثمار المقترح. وقد رحبت كل من الحكومة وأعضاء اللجان النيابية بمشاركة المنتدى وضرورة الإستفادة منه في وضع اللمسات الأخيرة على القانون.

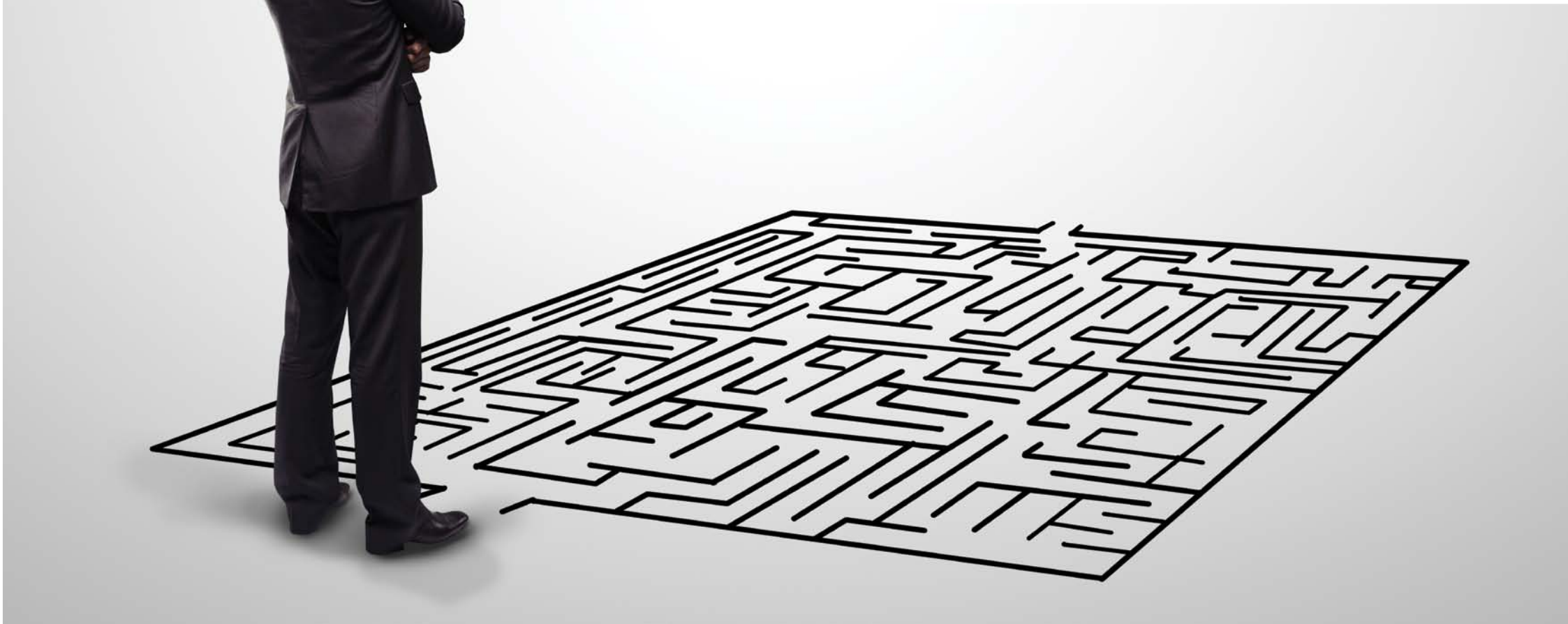

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

السادة رئيس وأعضاء جمعية منتدى الاستراتيجيات الأردني
جمعية محلية مسجلة
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لجمعية منتدى الاستراتيجيات الأردني (جمعية محلية مسجلة) والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في٣١ كانون الأول ٢٠١٣ وكلاً من بيان الإيرادات والنفقات وبيان التدفقات النقدية للفترة منذ التأسيس في ٣٠ آب ٢٠١٢ وحتى ٣١ كانون الاول ٢٠١٣ وملخصاً لأهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه البيانات المالية والإيضاحات المرفقة بها.

مسؤولية إدارة الجمعية عن البيانات المالية

إن إعداد وعرض البيانات المالية المرفقة بصورة عادلة وفقاً للسياسات المحاسبية المبينة في الإيضاح رقم (٢) هي من مسؤولية إدارة الجمعية، وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بنظام رقابة داخلي يهدف إلى إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من أية أخطاء جوهرية سواءً كانت نتيجة خطأ أو إحتيال.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأينا حول البيانات المالية إستناداً إلى إجراءات التدقيق التي قمنا بها. لقد تم قيامنا بهذه الإجراءات وفقا لمعايير التدقيق الدولية والتي تتطلب الإلتزام بقواعد السلوك المهني والتخطيط لعملية التدقيق بهدف الحصول على درجة معقولة من القناعة بأن البيانات المالية لا تتضمن أية أخطاء جوهرية. كما تشمل إجراءات التدقيق الحصول على بيِّنات حول المبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية. تستند إجراءات التدقيق المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات وتقييمه لمخاطر وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية سواءاً كانت نتيجة خطأ أو إحتيال. إن تقييم المدقق لهذه المخاطر يتضمن دراسة إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة، وهو يهدف إلى إختيار اجراءات التدقيق المناسبة ولا يهدف إلى إبداء رأي حول فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الجمعية. تتضمن إجراءات التدقيق أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات الهامة التي إستندت إليها الإدارة في إعداد البيانات المالية وتقييماً عاماً لطريقة عرضها. وفي إعتقادنا أن بيِّنات التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لإبداء رأينا حول البيانات المالية.

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تُظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي لجمعية منتدى الإستراتيجيات الأردني (جمعية محلية مسجلة) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ وإيراداتها ونفقاتها وتدفقاتها النقدية للفترة منذ التأسيس في ٣٠ آب ٢٠١٢ وحتى ٣١ كانون الاول ٢٠١٣ وفقاً للسياسات المحاسبية المبينة في الايضاح رقم (٢).

أمين سمارة (إجازة) ٤٨١
المهنيون العرب
(أعضاء في جرانت ثورنتون)

عمان في ٦ نيسان ٢٠١٤

بيان المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣
(بالدينار الأردني)

	إيضاح	٢٠١٣
الموجودات		
الموجودات المتداولة		
النقد وما في حكمه	٣	٥٦,٢٥٢
أرصدة مدينة أخرى	٤	٦,٨٠٨
مجموع الموجودات المتداولة		٦٣,٠٦٠
الموجودات غير المتداولة		
ممتلكات ومعدات	٥	٢٥,٥٦٤
موجودات غير ملموسة	٦	٦,٤٩٢
مجموع الموجودات غير المتداولة		٣٢,٠٥٦
مجموع الموجودات		**٩٥,١١٦**
المطلوبات ووفر الفترة		
المطلوبات		
أرصدة دائنة أخرى	٧	١١,٥٢٢
وفر الفترة		٨٣,٥٩٤
مجموع المطلوبات ووفر الفترة		**٩٥,١١٦**

«إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (١٠) تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها»

بيان الإيرادات والنفقات للفترة منذ التأسيس في ٣٠ آب ٢٠٢٢ وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ (بالدينار الأردني)

	إيضاح	للفترة منذ التأسيس وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٣
تبرعات		٣١٣,٨٠٣
نفقات إدارية	٨	(٢٣٠,٢٩٢)
فوائد ودائع بنكية		٨٣
وفر الفترة		**٨٣,٥٩٤**

«إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (١٠) تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها»

بيان التدفقات النقدية للفترة منذ التأسيس في ٣٠ آب ٢٠٢٢ وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ (بالدينار الأردني)

	للفترة منذ التأسيس وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٣
التدفقات النقدية من عمليات التشغيل	
وفر الفترة	٨٣,٥٩٤
استهلاكات وإطفاءات	٤,٩٣٠
التغير في رأس المال العامل	
أرصدة مدينة أخرى	(٦,٨٠٨)
أرصدة دائنة أخرى	١١,٥٢٢
صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل	٩٣,٢٣٨
التدفقات النقدية المستخدمة في عمليات الاستثمار	
ممتلكات ومعدات	(٢٨,٧١٤)
موجودات غير ملموسة	(٨,٢٧٢)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في عمليات الإستثمار	(٣٦,٩٨٦)
التغير في النقد وما في حكمه	٥٦,٢٥٢
النقد وما في حكمه في بداية الفترة	-
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	**٥٦,٢٥٢**

«إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (١٠) تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها»

إيضاحات حول البيانات المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢٣
(بالدينار الأردني)

١ . عـــام

تأسست الجمعية بتاريخ ٢٠١٢/٨/٣٠ تحت إسم جمعية منتدى الاستراتيجيات الأردني، وسجلت لدى وزارة التنمية الاجتماعية في سجل الجمعيات تحت الرقم الوطني (٢٠١٢٠٣١١٠٠٠٢٦)، إن مركز تسجيل الجمعية هو المملكة الأردنية الهاشمية، ومن أهم غاياتها :

- نشر الوعي الاقتصادي والاجتماعي.
- تفعيل دور القطاع الخاص في تحفيز الإقتصاد المنتج.
- إعداد الدراسات العلمية الإقتصادية والمسحية لخدمة الإقتصاد الوطني والتنمية المستدامة.
- إدارة برامج علمية وفكرية تعنى برفع مستوى الوعي الاجتماعي والاقتصادي والإستخدام الأمثل للموارد الوطنية.

إن البيانات المالية المرفقة هي أول بيانات مالية مدققة تصدر عن الجمعية منذ تأسيسها في ٣٠ آب ٢٠١٢.

تم إقرار البيانات المالية المرفقة من قبل الهيئة الإدارية في جلستها المنعقدة في ٦ نيسان ٢٠١٤، وتتطلب هذه البيانات المالية موافقة الهيئة العامة للجمعية.

٢ . السياسات المحاسبية

أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية للجمعية وفقاً لأساس الإستحقاق المعدل والذي يتطلب إثبات الإيرادات عند قبضها وإثبات المصروفات عند استحقاقها.

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية.

إن الدينار الأردني هو عملة اظهار البيانات المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للجمعية.

النقد وما في حكمه
يمثل النقد وما في حكمه النقد في الصندوق ولدى البنوك والإستثمارات القابلة للتسييل إلى مبالغ محددة وباستحقاقات لا تتجاوز الثلاثة أشهر بحيث لا تتضمن مخاطر التغير في القيمة.

الذمم المدينة
تظهر الذمم المدينة بالكلفة بعد تنزيل مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها، ويتم شطب الذمم في حال عدم إمكانية تحصيلها خصما من المخصص المأخوذ لها ويضاف المحصل من الذمم التي تم شطبها إلى الإيرادات.

الممتلكات والمعدات
تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم، ويتم استهلاكها عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية التالية:

أثاث وديكورات	١٥٪
أجهزة مكتبية وكمبيوتر	٢٥٪

يتم مراجعة العمر الانتاجي المتوقع للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام.

الموجودات غير الملموسة
يتم إثبات الموجودات غير الملموسة بالكلفة، يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي تكون فترة الإستفادة منها محددة على مدى فترة الإستفادة ويتم قيد الإطفاء في بيان الإيرادات والنفقات.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة بطريقة القسط الثابت باستخدام النسب المئوية التالية:

الموقع الإلكتروني	٢٥٪

الذمم الدائنة والمبالغ المستحقة الدفع
يتم إثبات الذمم الدائنة والمبالغ مستحقة الدفع عند استلام البضائع والخدمات من قبل الجمعية سواء تمت المطالبة بها من قبل المورد أو لم تتم.

التقاص
يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في البيانات المالية عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة لذلك وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

المخصصات
يتم إثبات المخصصات عندما يترتب على الجمعية التزامات نتيجة لأحداث سابقة وأنه من المحتمل قيام الجمعية بدفع مبالغ نقدية لتسديد هذه الالتزامات. يتم مراجعة المخصصات بتاريخ البيانات المالية وتعديل قيمتها بناءاً على آخر معلومات متوفرة لدى الجمعية.

الإيرادات
يتم الإعتراف بالإيرادات عند قبضها.

العملات الاجنبية
يتم إثبات العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء تلك العمليات. يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالعملة الأجنبية بإستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ البيانات المالية والمعلنة من البنك المركزي الأردني. يتم إثبات الارباح والخسائر الناتجة عن تحويل الأرصدة بالعملات الأجنبية في بيان الإيرادات والنفقات.

٣ . النقد وما في حكمه

	٢٠١٣
وديعة لأجل لدى البنك	٢٩,٤٩٢
حسابات جارية لدى البنك	٢٥,٩٦٥
النقد في الصندوق	٧٩٥
	٥٦,٢٥٢

تستحق الوديعة لأجل لدى البنك سنوياً وتكتسب فائدة سنوية بنسبة ٤٪.

٤ . أرصدة مدينة أخرى

	٢٠١٣
مصاريف مدفوعة مقدماً	٦,٠٨٩
تأمينات مستردة	٤٨٥
ذمم موظفين	٢٣٤
	٦,٨٠٨

٥ . ممتلكات ومعدات

	أثاث وديكورات	أجهزة مكتبية وكمبيوتر	المجموع
الكلفــة:			
اضافات	١٩,٩٥٦	٨,٧٥٨	٢٨,٧١٤
الرصيد كما في ٢٠١٣/١٢/٣١	١٩,٩٥٦	٨,٧٥٨	٢٨,٧١٤
الإستهلاك المتراكم:			
إستهلاك الفترة	٢,٠٦٣	١,٠٨٧	٣,١٥٠
الرصيد كما في ٢٠١٣/١٢/٣١	٢,٠٦٣	١,٠٨٧	٣,١٥٠
صافي القيمة الدفترية كما في ٢٠١٣/١٢/٣١	١٧,٨٩٣	٧,٦٧١	٢٥,٥٦٤

٦ . موجودات غير ملموسة

	الموقع الإلكتروني
الكلفــة:	
اضافات	٨,٢٧٢
الرصيد كما في ٢٠١٣/١٢/٣١	٨,٢٧٢
الإطفاء المتراكم:	
إطفاء الفترة	١,٧٨٠
الرصيد كما في ٢٠١٣/١٢/٣١	١,٧٨٠
صافي القيمة الدفترية كما في ٢٠١٣/١٢/٣١	**٦,٤٩٢**

٧ . أرصدة دائنة أخرى

	٢٠١٣
مصاريف مستحقة	٦,٥٣٤
أمانات الضمان الاجتماعي	٣,٦١٩
أمانات ضريبة دخل الموظفين	١,٠٣٦
أمانات ضريبة دخل	٢٨٣
أخرى	٥٠
	١١,٥٢٢

٨ . نفقات إدارية

	للفترة منذ التأسيس وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٣
رواتب وأجور وملحقاتها	١٤١,٤٦٨
ضمان اجتماعي	٩,١٠٠
دراسات إستراتيجية	٢٣,٩٧٥
إيجارات	١٩,٥٢٩
مؤتمرات وندوات علمية	٧,١٧٧
مصاريف تسويق	٤,٤٧٤
إستهلاكات وإطفاءات	٤,٩٣٠
أتعاب مهنية	٦,٤٧٢
قرطاسية ومطبوعات	٣,٦٥٥
ماء وكهرباء	١,٨٥٤
صيانة	١,٨١٨
تأمين	١,٠٥٢
هاتف وإنترنت	٦٠٣
رسوم حكومية وإشتراكات	٨٩٣
متفرقة	٣,٢٩٢
	٢٣٠,٢٩٢

٩ . الأدوات المالية

تتألف الأدوات المالية من الموجودات المالية والمطلوبات المالية، تتضمن الموجودات المالية النقد وما في حكمه والأرصدة المدينة الأخرى، وتتضمن المطلوبات المالية الأرصدة الدائنة الأخرى.

القيمة العادلة

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية حيث أن معظم الأدوات المالية إما قصيرة الأجل بطبيعتها أو يتم إعادة تسعيرها باستمرار.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن عدم قدرة أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه الجمعية مما قد يؤدي إلى حدوث خسائر، تتمثل مخاطر ائتمان الجمعية بشكل أساسي في الودائع لدى البنوك والذمم المدينة، حيث تعمل الجمعية على الحد من المخاطر الائتمانية عن طريق التعامل مع البنوك التي تتمتع بسمعة جيدة ووضع حدود ائتمانية لعملائها مع مراقبة الديون غير المسددة، يتمثل الحد الأقصى للمخاطر الائتمانية في القيمة المدرجة للموجودات المالية في البيانات المالية.

مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على ربح الجمعية أو القيمة العادلة للأدوات المالية، وحيث أن معظم الأدوات المالية تحمل سعر فائدة ثابت وتظهر بالكلفة المطفأة، فإن حساسية أرباح الجمعية للتغير في أسعار الفائدة يعتبر غير جوهري.

مخاطر أسعار العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات في الخطر من تذبذب قيمة الأدوات المالية بسبب تقلبات أسعار العملات الأجنبية، حيث إن معظم تعاملات الجمعية هي بالدينار الأردني والدولار الأمريكي وحيث أن سعر صرف الدينار مربوط بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي، فإن الأرصدة في الدولار الأمريكي لا تمثل مخاطر هامة لتقلبات العملات الأجنبية وإن حساسية أرباح الجمعية للتغير في أسعار صرف العملات الأجنبية يعتبر غير جوهري.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الجمعية على توفير التمويل اللازم لتأدية إلتزاماتها في تواريخ استحقاقها ولتجنب هذه المخاطر تقوم الجمعية بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والإحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه.

ويلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي كما بتاريخ البيانات المالية:

٢٠١٣	أقل من سنة	أكثر من سنة	المجموع
أرصدة دائنة أخرى	١١,٥٢٢	-	١١,٥٢٢

١٠. ضريبة الدخل

لا يتم أخذ مخصص لضريبة الدخل حيث أن إيرادات الجمعية غير خاضعه لضريبه الدخل بموجب احكام المادة (٥) رقم (٧) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنه ١٩٨٥ وتعديلاته.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

JordanStrategyForumJSF JSFJordan

٦٠شارع عصام العجلوني، الطابق الأول، الشميساني، عمان، الأردن هاتف: ٦٤٧٦ ٦٥٦٦ ٦ ٩٦٢+ تلفاكس: ٦٣٧٦ ٦٥٦٦ ٦ ٩٦٢+ الموقع الإلكتروني www.jsf.org البريد الإلكتروني info@jsf.org